صيغ الألوان والعيوب
وأحكامها، دراسة نحوية وتصريفية

د. عبدالله بن عويقل السلمي

المقدمة

من الموضوعات الدقيقة في الدرس النحوي موضوع اللون والعيب، فتوضيح أحكامهما، وأثرهما في القاعدة النحوية، وبيان صيغهما وتغييرها، واختلاف العلماء حول قبولهما للعمل والإهمال، لم تتطرق لها دراسة علمية نحوية متخصصة قبل هذا العمل - حسب علمي - .

فالألوان والعيوب حاضران في الدرس النحوي حضورًا لا تخطئه عين الباحث المطلع، فيحضران اشتراطًا لحكم من الأحكام أو منعًا له، فجواز التعجب والتفضيل مما كان على (أفعل) لا يأتي مما جاء لونًا أو عيبًا، والفراء يخالف النحويين ويجيز الجمع المذكر السالم مما جاء على (أفعل فعلاء) وكان دالاً على لون أو عيب، ويجعل العلماء أفعال الألوان والطباع والعاهات من الأفعال التي لا تتعدى بنفسها ولا بواسطة، وهكذا في كثير من الأبواب.

ومن يطالع كتب النحو والتصريف يجد - في عدد من الأبواب - العبارات الآتية: "وهذا هو الغالب في الألوان"، و"(أفعل) لا للون أو عيب"، و" أما الألوان فتبنى من كذا..."، و "يكثر هذا الوزن في الألوان والعلل"، و" هذا الحكم للألوان والعيوب"، و"(حسب) لا للون..."، وغيرها من العبارات التي تشي بحضور اللون والعيب بين طيات كتب النحو والتصريف، وفي أبوابهما؛ كالتثنية، والجمع، والتعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، والتعدي واللزوم، والتعجب، والتفضيل، والمنع من الصرف، وغيرها.

لهذا رغبت في تناوله، راجياً أنْ أكون موفَّقًا، يدفعني إلى ذلك طرافة الموضوع، وجدته،ودقة مسائله. ثم إن الحديث عن صيغ الألوان والعيوب حديث عن صيغ واستعمالات تخالف بعض القواعد النحوية حينًا، وتستعصي على بعض شروط النحويين، فكأنها استثناء في الدرس النحوي، كما أنّ الألوان والعيوب - ومثلهما الحِلى والشيات - لم يحظيا بدراسة نحوية تجمع شتات مسائلهما، وتلم شعثهما. كل تلك الأمور شجعتني إلى أن أتولى من ذلك ما يجلي أمرهما، ويبين عن آراء النحويين فيهما. وقد ساندني على تناوله الرغبة في أنْ تحظى دراسة اللون والعيب نحويًّا بما تحظى به دراستهما أدبيًّا ولغويًّا؛ لكثرة ما حولهما من دراسات أدبية، ومؤلفات لغوية.

وقد رأيت أنْ أبدأ البحث - بعد هذه المقدمة - بتمهيد، يتناول الصيغ التي يكثر مجيء الألوان والعيوب عليها، وأسباب اشتراكهما في صيغ مخصوصة، ولماذا يكثر مجيئهما على صيغة (أفْعَل)؟ وهل تخرج الألوان والعيوب إلى صيغ أخرى اسمية أو فعلية؟ ثم تناولت أبرز الدراسات السابقة فيهما؛لأتبيّن علاقتهما بالدرس النحوي. مُتْبِعًا ذلك تعريفًا بهما تتطلبه منهجية البحث. ثمّ تناولت - بعد ذلك - المسائل النحوية التي كانت اللفظة الدالة على اللون أو العيب لها حضور نحوي، أو تشكل استثناء لحكم قرره النحويون، مرتباً عرض هذه المسائل وفق ترتيب ألفية ابن مالك، متجنباً الأبواب التي لا تستقل فيها صيغ اللون أو العيب بحكم خاص من النحويين، أولم يُنَصُّ عليهما بخاصة،وإنما يشاركهما غيرهما، كالحديث عن وقوع اللون أو

العيب مبتدأ؛ لأنَّ هذا أمر معلوم من النحو بالضرورة، فمن الممكن أنْ يقال: الأسود قاتم،والأعور قائم، تماماً كما يقال: محمد حاضر، وكذا كباب النعت، فيقال: جاء رجل أحمر،أو أحول، كما يقال: جاء رجل فاهم.

وقد آثرت كلمتي (الألوان والعيوب) ـ في عنوان هذا البحث ـ على مفردات أخرى تستعمل في كتب اللغة ـ كالحِلَى والشيات والخِلَق والعاهات ـ لأنهما أشيع في كتب النحو،وأوضح دلالة على المراد، على حين أن الألفاظ الأخرى يغلب استعمالها في كتب اللغة، وترد قليلاً في النحو. والدليل على شيوع الألوان والعيوب قول ابن مالك في لامية الأفعال:

عن كالأحمِّ والألى نحِّ بنية ذا والعيب واللون معناه به انعزلا[1]

واكتفاؤه في شرح الكافية الشافية [2] بأفعال العيوب كحَوِلَ وعَمِيَ، وغير العيوب كشَنِب ودَعِج، وغيرهما، فهو لم يذكر الحِلَى والشيات والعاهات والخِلَق. ومع كلٍّ فما أذكره من مسائل وأحكام للألوان والعيوب تدخل فيها بقية المفردات؛لقول الرضي: "ويعنى بالحِلَى الخلق الظاهرة، فيعم الألوان والعيوب"[3]، ولأنَّ في سرد هذه الألفاظ في عنوان البحث إطالة لا تستدعيها الضرورة.

---

(١) الطرة شرح لامية الأفعال ص ٧١ .

(٢) ١٠٨٨/٢ .

(٣) شرح الشافية ١٤٨/١.

راجياً أنْ يكون في هذا العمل إضافة نافعة، وجمع لمتفرق، ووقوف عند طرف خفي من النحو العربي. والله وحده المسدد للصواب.

تمهيد

أولاً: اللون والعيب: اشتراكهما في الصيغ، وكثرة مجيئهما على(أفعل):

يجدر بنا قبل أن ندرس صيغ الألوان والعيوب: دراسة نحوية صرفية، أن نتطرق إلى بيان جملة من الأوزان التي ترد عليها الألوان والعيوب، معرضين عن الدراسة التأريخية لهما؛ لبعدها عن صميم ما هنا، مولين عملنا شطر التعرف على أبرز الصيغ التي يأتيان عليها، متبينين العلاقة بين هذه الصيغ، وأسباب اشتراكهما(اللون والعيب) في صيغ خاصة، خُصَّا بها دون غيرها من الصفات.

فللألوان والعيوب صيغُ فعلية، وأُخَر اسمية. والصيغ الفعلية قد تكون أكثر من الصيغ الاسمية عددًا، وأقل استعمالاً. فالأفعال الدالة على الألوان والعيوب ترد في الأوزان المجردة والمزيدة.

فالأوزان المجردة التي ترد عليها أفعال الألوان والعيوب وزنان، هما:

١- فَعِلَ، يقول ابن الحاجب: " وفَعِل: تكثر في العلل والأحزان وأضدادهما...، ويجيء الألوان والعيوب والحِلَى كلُّها عليه"[(١)].

قال ابن قتيبة: "والأفعال تأتي في هذا الباب من العيوب على فَعِل، نحو: عَوِرَ وشَتِرَ..."[(٢)].

٢- فَعُلَ، يقول الرضي ـ في عدم اقتصار الألوان على (فَعِلَ) ـ :

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١/٧١.

(٢)أدب الكاتب ١/١٢٣.

"وقد يشاركه (فَعُلَ) مضموم العين في الألوان، والعيوب، والحلى..."[١]. ومجيء الألوان عليها قليل؛ لأنَّ هذا الوزن من الفعل الثلاثي المجرد يأتي للغرائز غالباً[٢]. فمجيء الألوان على (فَعُلَ) خروج عن الأصل فيها؛ لأنَّ الأصل فيها مجيئها على (فَعِل)، قال سيبويه: "وربما جاء الفعل على(فَعِلَ يَفْعِل)، وذلك قولك: أدِم يأدِم أُدْمَة، ومن العرب مَنْ يقول: أَدُمَ يَأدُم..."[٣].

أما الأوزان الفعلية المزيدة التي ترد للألوان والعيوب فهما وزانان مشهوران:

١- افْعَلَّ، وهو الأكثر ورودًا، قال الرضي: "وأما افعلَّ فالأغلب كونه للون أو العيب الحسي اللازم"[٤]، وحصره السيوطي فيهما فقال: "وافْعَلَّ، وهو للألوان والعيوب"[٥].

٢- افعالَّ، قال سيبويه: " لا يكاد ينكسر في الألوان"[٦]. والفرق بينه وبين الوزن الذي قبله أن (افْعَلَّ) للون والعيب الحسي اللازم، أما هو فهو للون والعيب الحسي العارض، قال بحْرق اليمني مفرقًا بين (افْعلَّ) و(افْعالَّ): "إنَّ(افْعالَّ) يكون للون

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٧٤/١.

(٢) انظر الهمع ٢٢/٦

(٣) الكتاب ٢٥/٤.

(٤) شرح الشافية ١١٢/١.

(٥) الهمع ٢٨/٦.

(٦) الكتاب ٢٥/٤.

غير الثابت؛ ولهذا يقال: جعل يحْمَارُّ مرة ويصْفَارُّ أخرى، و(افْعَلَّ) للون الثابت"[١].

وفي الحقيقة الاستعمالية فإن الصيغ الفعلية الدالة على اللون أو العيب أقل وروداً في المعجم العربي من الصفات ـ ولاسيما صيغة (أفعل فعلاء) ـ والدليل على قلة استعمال الصيغ الفعلية أن النص القرآني ـ وهو أطول نص بلغة العرب ـ لم يرد فيه إلا فعلان على صيغة واحدة، هي(افْعَلَّ)، وكلاهما اقتصرا على لونين فقط، هما (الأبيض والأسود)، ومنها قوله ـ تعالى ـ : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾[٢]، وقوله ـ سبحانه ـ : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾[٣]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾[٤]

وإذا تجاوزنا الصيغ الفعلية إلى الصفات المشتقة منها كانت ـ أيضًا ـ تضم صفات، أهمها: مخضَرٌّ، ومصفَرٌّ، ومسودٌّ، ونحوها، وهي واردة في القرآن الكريم، من مثل قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾[٥]، وقوله ـ عز وجل ـ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[٦]، وقوله ـ سبحانه ـ : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ

(١) فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامّية الأفعال ١٤٠.

(٢) آل عمران ١٠٦.

(٣) آل عمران ١٠٧.

(٤) آل عمران ١٠٦.

(٥) النحل٥٨.

(٦) الحج ٦٣.

مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴾[١] وقوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا ﴾[٢] وقال - سبحانه - : ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[٣].

وينبغي أن تدخل هذه الصفات في الأفعال، وألاَّ تحمل على ما تحمل عليه صيغة (أفْعَل) من الوصفية؛ لأن بينهما فرقين رئيسين:

الأول: أن صيغة(أفْعل) صفة مشبهة، تأتي من صيغ من الأفعال التي يشاركها فيها غيرها من المعاني،كالأعراض، على حين أن الصفات المشتقة من تلك الأفعال ليست بالصفات المشبهة، وإنما هي أسماء فاعلين لا يشتق من أفعالها إلا على وزنها، وهي دالة على ما يدل عليه اسم الفاعل من جريانه على فعله في الحركات والسكنات والمعنى الدال على التجدد.

الثاني: أن هذه الصفات تتساوى مع غيرها من أسماء الفاعلين التي تشتق من كل فعل هذا وزنه، وإن لم يكن دالاً على لون أو عيب، مثل: اشتدَّ فهو مشتدٌّ، وامتدَّ فهو ممتدٌّ، واعتدَّ فهو معتدٌّ، ...إلخ، فالصفة ههنا تابعة للفعل، وليست تابعة لمعناه. على حين أن (أفْعَل) تابعة للمعنى، ولا ينظر فيها إلى صيغة الفعل في المقام الأول، بدليل أن الأفعال الدالة على الأعراض إذا لم تكن دالة على اللون والعيب لا تأتي الصفة منها على وزن (أفْعَل)، وإنما تأتي على صيغ أخرى من

(١) الروم ٥١

(٢) الزمر ٢١.

(٣) الزمر ٦٠.

الصيغ المعروفة، من مثل: مَرِض فهو مريض، وسهُل فهو سهْل، ونحو ذلك.

على أننا لو رمنا تتبع الصيغ الاسمية الدالة على العيب واللون؛ لوجدنا أكثرها وروداً في كلام العرب صيغة(أفعل فعلاء)، وهي أكثر الصيغ وروداً في القرآن الكريم، وألفاظها أكثر عدداً، وتنوعاً - في مادتها - . ومما جاء منها - لونًا - في القرآن الكريم قوله - تعالى - : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[١]، ومنه قوله - سبحانه - : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾[٢]، ومنه قوله - سبحانه - : ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾[٣].

ومما جاء على مؤنث (أفعل) - لونًا - قوله - تعالى - : ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾[٤]، وقوله - جل شأنه - : ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾[٥]، وقال - سبحانه - : ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾[٦] وقال - تعالى - : ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾[٧] وقال - جلّ اسمه - : ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾[٨]، وقال - تعالى - : ﴿بَيْضَاءُ لَذَّةٍ

---

(١) البقرة ١٨٧.

(٢) يس ٨٠.

(٣) الأعلى ٥

(٤) البقرة ٦٩.

(٥) الأعراف ١٠٨، والآية ذاتها جاءت في الشعراء ٣٣.

(٦) طه ٢٢.

(٧) النمل ١٢.

(٨) القصص ٣٢.

لِّلشَّٰرِبِينَ﴾[١]. أما العيوب على(أفعل) فمنها قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾[٢]، وغيرها كثير.

وإذا كانت هذه الصيغة هي الأبرز التي يأتي عليها اللون والعيب في الاسمية، إلاّ أنها تظل هذه الصبغة جزءاً من البحث، وليس البحث كله ـ كما قد يُتَوَهَّم ـ لأن الحديث عنها من حيث هي صيغة لونية، لا بوصفها صيغة صرفية، وإلا دخلت ألفاظ أخرى كأربع، وأرنب ونحوهما.

أما لماذا اشتركت الألوان والعيوب في صيغ واحدة على ما بينها من الاختلاف، فلعل مردَّ ذلك إلى أن الألوان والعيوب جميعاً تشترك في معنى عام يجمعها، هو صورة الشيء، وصفته الحسية. وصفة الشيء وصورته يكونها ما فيه من السمات المحمودة، وما فيه من السمات المذمومة؛ ولذلك جمع العرب بينها في كلمة واحدة تشملها جميعًا هي كلمة (الحلية)، بدليل قول الرضي: " ويعنى بالحِلَى الخلق الظاهرة، فيعم الألوان والعيوب"[٣]. وشمولها بلفظ واحد دليل على أنها نابعة عندهم من منبع واحد، وإن كان فيها ما هو متضاد أو مختلف، فالضدان ـ وإن تنافرا في معنييهما الخاصين ـ يتوافقان في دلالتهما العامة، وهي كون كل واحد منهما عنصرًا من عناصر الصورة. والدليل على هذا أن العيوب المعنوية غير المحسوسة يُدَلُّ عليها بصيغ

(١) الصافات ٤٦.

(٢)الإسراء ٧٢.

(٣) شرح الشافية ١٤٨/١.

مختلفة من الأفعال والأسماء، كصيغة(فَعِلَ)و(فَعُلَ)، في الفعل، و(فَعِيْل)في الاسم، نحو: بَخِل فهو بخيل، وقَصُرَ فهو قصير، إلخ.

ثم إن بعض هذه الصفات(كالألوان) قد يكون حياديًّا في ذاته، وإنما يحدد قيمته الجمالية ما يضاف إليه، فالسواد ـ مثلاً ـ إذا أضيف إلى الوجه كان عيبًا، وإذا أضيف إلى العين كان مدحًا، والبياض في وجه الفرس دلالته غير دلالته في العين، والحمرة في الخيل مستحبة، وفي الإنسان العربي مذمومة، وهكذا. وثمة دليل آخر على وحدة العيب واللون في المعنى العام في شعور العرب، هو أنهم خصوهما بصيغة فعلية واحدة فيما زاد على الثلاثة، وهي صيغة(افْعَلَّ)،وقد أشار السيوطي إلى ذلك ـ كما تقدم ـ فقال: "وافْعَلَّ، وهو للألوان والعيوب"[1]،وسيأتي ـ في البحث ـ ما يبين أن صيغة (افْعَالَّ) تنتهي إلى (افْعَلَّ)؛ ولهذا جاءت في القرآن عليه ـ كما أشرنا سابقًا ـ غير أنه من الممكن القول إن صيغة العيب واللون الوصفية الرئيسة في العربية هي (أفْعَل).

واطراد الصيغة في المعنى دليل على وحدة شعور أهل اللغة إزاءها، ومن ثم رأى اللغويون أن ثمة صيغًا لا تستعمل إلا في معان بعينها، كأنَّ العرب ـ بوحدة شعورهم نحوها ـ خصُّوها بصيغة معينة تدل عليها، ولولا وحدة الشعور نحو الأشياء ذات المعنى العام المشترك ما خصَّت بصيغة واحدة، وما تأتى القياس، ولكانت كل كلمة لها

(١) الهمع ٦/٢٨.

خصوصيتها التي لا يُعْتَدُّ بعلاقتها بغيرها. ولا عجب في هذا، فإذا كانت هذه اللغة هي الصورة الصوتية للفكر؛ فإن للفكر من التعقل وإدراك كنه الأشياء ما يؤهله لأن يصنفها تصنيفًا يوافق كنهها وعلاقتها بما تدل عليه. فالفاعل يرفع أينما كان بناء على إدراك العقل لمكانته في الإسناد، واسم الفاعل يشتق على صيغة معينة بغض النظر عن معناه الخاص، بناء على دلالته الكلية، وهي كونه صفة تدل على فاعل الفعل، وكذلك اسم المفعول، والصفة المشبهة.

ويمكن القول إن منع النحويين من أن يُتَعجَّب من الأفعال الدالة على العيوب والألوان باشتقاق(أفعل) منها مباشرة - في محله، وهو من فقههم باللغة، فقد أدركوا أن صيغة (أفْعَل) - من هذه الأفعال - خصصها العرب للعيب واللون، ولم يشركوا معها معنى آخر فيها؛ كالتعجب، فإذا أرادوا التعجب عمدوا إلى فعل آخر لا تكون صفته على(أفعل) حفاظًا على تخصيص كل صيغة بمعناها، وهو شيء تشهد له قوانين اللغة، وإن وقع فيها بعض الشذوذ.

وخلاصة القول في هذا الأمر أن الألوان تشترك هي والعيوب في الصيغ والتصاريف؛ ومردَّ ذلك - كما أشرنا - إلى أن هذه الأبنية والصيغ والتصاريف - جميعًا - تشترك في الدلالة على صفات في الأشياء، يُذَمُّ بعضها، ويُحْمَد بعضٌ، فتردد اللون بين الحمد والذم، أو بين الشِّية والحلية جعله في حس العربي ملحقًا بتلك الصفات التي يغلب عليها أن تكون عيوبًا أو تلازم العيب.

ثانيًا: الجهود السابقة في موضوع البحث:

لم أجد ـ فيما اطلعت عليه ـ من خَصَّ صيغ الألوان والعيوب واستعمالاتها بدراسة نحوية مستقلة، أو تناولها بدراسة عارضة، ماعدا ما ذكره أحمد مختار عمر في كتابه: "اللغة واللون" الذي قسمه بابين، تناول الباب الأول ألفاظ الألوان، وتحدث فيه عن تسميتها عبر التاريخ، وألفاظها الأساسية والثانوية والشائعة، وعلاقتها بالمصادر الطبيعية، والذي يعنينا في هذا الباب هو الفصل الخامس المعنون بـ"التصرف في ألفاظ الألوان"، وقد تحدث فيه عن الصيغ الوصفية والصيغ الفعلية، ثم وضع جدولاً للمصادر التي تدل على اللون، وحديثه لم يتجاوز خمس صفحات ماعدا الجداول الملحقة التي رصد فيها ألفاظًا كثيرة، دون أنْ يتحدث عن الأوزان التصريفية التي تحملها هذه الألفاظ[1]. أما الجانب النحوي فلا أثر له في كتابه. وفي الباب الثاني بُعْدٌ عن الدرس اللغوي بعامة، إذ تحدث عن علاقة اللون بالجمال، والمنفعة، والمعتقدات، والأصوات، والتحليل النفسي، كما تحدث عن الدلالات الاجتماعية للألوان.

وهناك بحث بعنوان: "الألوان في معجم العربية" لعبد الكريم خليفة، وقد نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالأردن. وهو رصد لفظي ودلالي لمفردات الألوان التي جاءت في المعاجم العربية، وهو أقرب إلى البحوث اللغوية والأدبية الكثيرة التي ظهرت في العصر

(١) انظر كتاب " اللغة واللون" ص٥٩- ٦٣.

الحديث تتناول الألوان عند العرب ــ استعمالاً ــ والشعراء، والروائيين، وطرق استخدامهم لها، وطرائقهم في توظيف مفردتها في النص النثري أو الشعري[١].

وكتب عاهد الماضي كتابًا بعنوان: "ألفاظ الألوان في العربية، دراسة لغوية"[٢]، والكتاب يقع في (٣٦٧) صفحة من الحجم المتوسط، وهو متجه إلى الجانب اللغوي، واشتقاق ألفاظ الألوان، وتوظيفها في الأدب العربي شعره ونثره، وقد قسمه إلى ثلاثة أبواب: تناول الباب الأول علاقة ألفاظ الألوان بالمعاني الدالة عليها، وكذا علاقتها بالحياة الاجتماعية. أما الباب الثاني فتناول الصيغ والتراكيب، وما يُذَكَّر منها وما يُؤَنَّث، والأوزان الغريبة في الألوان كـ"فُعْلُول" ومنه حلكوك، كما تحدَّث في هذا الباب عن أحكام كسر حرف المضارعة في نحو: "تِبْيَضُّ وتِسْوَدُّ"، وتحدث كذلك عن الألوان الدخيلة على اللغة .

وعلى الرغم من أنَّه عرَّج على الأوزان التصريفية إلا أنَّه لم يتطرق لعلاقة اللون بالحكم النحوي.

وفي الباب الثالث تحدث عن ألفاظ الألوان في العصر الحديث وفي بيئة الخليج بخاصة، والكتاب في كل أبوابه بعيد عما في هذا البحث.

---

(١) انظر كتاب "عنصر اللون في شعر المتنبي"د/عبد الله باقازي ،و "اللون ودلالاته في الرواية السعودية " للباحثة مريم غبان (رسالة ماجستير)،و "نظرية اللون" د/ يحيى حمودة ، و"اللون في شعر ابن المعتز، دلالات ووظائف"ليحيى بنوي خاطر، وغيرها من الدراسات.

(٢) صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٠٠م، في دمشق.وأصله رسالة دكتوراه قدَّمها لجامعة الإسكندرية بمصر.

وكتب عبد المنعم الهاشمي كتابًا بعنوان"الألوان في القرآن الكريم"، والكتاب حينما اطلعت عليه ألفيته بعيدًا كل البعد عما طمعت فيه، فهو يقع في(١١٢) صفحة من الحجم المتوسط، تباعدت أسطره، وكبُر خطه، وإلا فحجمه الحقيقي لا يتجاوز عشرين صفحة. وهو - من وجهة نظري - لم يقدم عملاً يستحق الذكر على مستوى الدرس النحوي؛ بل عدَّد آيات الألوان، ثم بدأ بنقول عن السابقين - من غير توثيق - ،ثم تحدث عن رحلة الألوان بكلام تظهر فيه السطحية، كقوله: " عندما تقع عيناك على دقيق القمح وطحينه، أو ترى الجبن واللبن، وتريد أن تصف لونها، فتقول: إنَّها اللون الأبيض. . . "[١]، ثم تحدث عن تفسير الألوان بعد ظهور الطيف، وألوان الأصباغ، والفرق بين خلط ألوان الأصباغ وخلط ألوان الطيف، وعقد مبحثًا عن كيف تميز عين الإنسان الألوان؟ ثم أثر الألوان في النفس، وأثرها على الشهية، وعلى أمزجة الناس،ويستطرد فيتحدث عن أصل كلمتي" السندس والإستبرق"، وهل هما عربيتان، وأكثر ما في الكتاب لا علاقة له بالقرآن الكريم. والكتاب - في كل الأحوال - خِلْوٌ من الحديث عن صيغ اللون التصريفية وأوزانها، ومن الأحكام النحوية، ومادته لا تحقق ما يدلُّ عليه عنوانه!!.

ونشرت مجلة المنهل مقالاً بعنوان: "الألوان في العربية"[٢] لشربل داغر، والمقال عَرْضٌ لما قاله زين الخويسكي في كتابه: "معجم

(١) الألوان في القرآن الكريم ص١٥.

(٢) مجلة المنهل العدد ٥١٦، المجلد ٥٦ لعام ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ص٤٨ - ٥٠.

الألوان في اللغة والأدب والعلم" ، وهو معجم متخصص يرصد دقائق العبارات التي تزخر بها كتب التراث العربي القديم، مما يوفر كثيرًا من الجهد على الباحثين الراغبين في الوقوف على الألوان، وما يتصل بها في لغة أجدادنا وحياتنا المعاصرة ، فعمد شربل إلى رصد طريقة الخويسكي، وكيفية استخراجه للمادة اللفظية الدالة على الألوان من المعاجم القديمة، وما أضافه إليها من المعاجم العصرية، ثم يقارن بين عمل الخويسكي والأعمال القديمة، ويتوقف عند كتاب "الخيل" لأبي عبيدة، وينقل منه نصوصًا مطوَّلة، وكذا كتاب "الملمع". ثم يقارن بين جهود أبي عبيدة، وجهد اليونان من خلال جهود الحكيم اليوناني "ابلينوس"[1] في كتابه: "سر الخليقة وصنعة الطبيعة كتاب العلل" حيث عقد للألوان فصلاً بعنوان: " القول في الألوان"، وشربل في مقاله هذا يحاول أن يثبت أنَّ العرب - بمن فيهم أبو عبيدة - لم يكونوا روَّادًا في منهج مناقشة الألوان وتبيين صفاتها، وإنما أفادوا من كتب اليونان المترجمة. والمقال لا علاقة له بالدراسة النحوية أو التصريفية للألوان.

أما العيوب فلم تحظ بذات القدر من الدراسة الذي حظيت به الألوان؛ لأن الألوان لها علاقة بالجمال، في حين أن العيوب نقيض ذلك - كما ذكرت سابقًا - على الرغم من اشتراكهما في الصيغ والتصاريف.

---

(١) عالم يوناني ترجم كتابه المذكور إلى العربية في عصر المأمون ، وقبل سنوات على وفاة أبي عبيدة.

هذه أبرز الدراسات السابقة التي اطلعت عليها، عرضت محتواها ـ موجزًا ـ حتى لا يُظن ـ من خلال عناوينها ـ أنها تتقاطع مع هذا العمل، أو أنَّه تكرار لها؛ لأنها مؤلفات تتناول النواحي اللغوية، وينصب اهتمامها على الجانب الدلالي بعامة، والدلالة الاجتماعية بوجه خاص، وتبعد عن الجانب النحوي والتصريفي.

ثالثا: تعريف اللون والعيب:

أ: اللون:

يختلف تعريف اللون وفقاً للحقل الذي يتناوله، فتعريف اللون عند علماء اللغة غيره عند علماء الطبيعة، وهو عند علماء الطبيعة غيره عند الفنانين التشكيليين، وعندهم ـ جميعاً ـ غيره عند علماء النفس. ونحن هنا نقتصر على معناه اللغوي.

فاللون عند علماء اللغة يعرِّفونه بقولهم: "لون كل شيء ما فصل بينه وبين غيره، والجمع ألوان، وقد تلَّون ولوَّنْته. . . "[(١)].

وفي لسان العرب: " اللَّون: هيئة كالسَّواد والحُمْرة، ولوَّنته فتلَوَّن، ولون كل شيء: ما فصل بينه وبين غيره. . . والألوان: الضروب. . ."[(٢)]، ثم قال: "وشُبِّه الألوان بالتلوين، يقال: كيف تركتم النخل؟ فيقال: حين لوَّن، وذلك من حين أخذ شيئاً من لونه الذي يصير إليه، فشُبِّه بألوان الظلام بعد المغرب يكون أولاً أصفرَ ثم يحمرُّ ثم يسودُّ بتلوين

(١) الجمهرة ٣/١٧٦(باب اللام والنون)، وانظر المخصص ١/١٠٣.

(٢) لسان العرب ١٣/٣٩٤.

البسر يصفرُّ ويحمرُّ ثم يسودُّ، ولوَّن البسر تلويناً إذا بدا فيه أثر النضج"[١]. وعرَّف عبدُ الله الغرناطي اللون قائلاً: "إنَّه هيئة كالسَّواد والبياض وما يتركَّب بينهما "[٢].

ثانيًا: العيب:

يقال في اللغة العاب والعيب والمعيب: الوصمة، ورجل عيَّاب، وعيَّابة كثير العيب للناس، ويقال لتام الوصف ما فيه معابة ومعاب، قال الشاعر:

أنا الرجل الذي عيَّبتموه وما فيه لعيَّاب معابُ

ويأتي عاب لازمًا ومتعديًا[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[٤].

وقال ابن فارس: " العين والياء والباء أصل صحيح، فيه كلمتان: إحداهما: العيب، والأخرى العيبة، وهما متباعدتان. والعيب في الشيء معروف، تقول: عاب فلان فلانًا بعيبه، ورجل عيّابة: وقّاع في الناس. وعاب الحائط إذا ظهر فيه عيب[٥]. وتشارك الحِلى الألوانَ والعيوبَ في الذكر، وهي جمع حِلية ـ بالكسر ـ وتعني: الخلقة والصورة والصفة، ومن الرجل: صفته وخلقته وصورته[٦].

(١) المصدر السابق ١٣/٣٩٤.

(٢) كتاب الخيل للغرناطي ص ٤٩.

(٣) انظر لسان العرب(عيب)١/٦٣٣، القاموس المحيط(عيب) ١/١٠٩، تاج العروس ١/٣٠٣.

(٤) الكهف ٧٩.

(٥) معجم مقاييس اللغة ٤/١٨٩.

(٦) انظر اللسان(عيب)١/٦٣٣، والقاموس المحيط ٤/٣٢٠.

المبحث الاول
الألوان والعيوب في الاستعمال النحوي

أولاً: جمع ماجاء على (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) جمع مذكر سالماً:

يشترط علماء النحو لجمع المذكر السالم شروطاً كثيرة[١]، منها: أنْ يكون لعاقل، وأنْ يكون خالياً من تاء التأنيث، وأنْ يكون علماً أو مصغَّراً كرُجَيْل، أو صفة تقبل تاء التأنيث إنْ قُصِد معناه كضارب ومؤمن وأرمل، وبناء على ذلك فلا تجمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث كأحمر، وفحوى ما تقدم يتجلى في قول الرضي: "وشروطه: إنْ كان اسمًا فمذكر عَلَم يعقل، وإنْ كان صفة فمذكر يعقل، وألاَّ يكون أفْعَل فعلاء، مثل أحمر حمراء، ولا فَعْلان فَعْلى مثل سكران، ولا مستوياً فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور"[٢]، وهذا الذي قاله الرضي هو مذهب جمهور النحويين[٣].

ونُقِل عن الكوفيين أنَّهم يجيزون جمع "عانس" مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وجمع "أفعل" الذي مؤنثه فعلاء كأسود وأحمر، فيقولون: عانسون وأسودون وأحمرون[٤]. وعزاه أبو حيان

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٦٦٦/١/٢، الارتشاف ٢٦٥/١، أوضح المسالك ٥١/١، التصريح بمضمون التوضيح٧٠/١. الهمع١٥١/١.

(٢) شرح الكافية للرضي ٦٦٦/١/٢.

(٣) انظر الارتشاف ٢٦٦/١، الهمع١٥٣/١.

(٤) انظر شرح التسهيل ٧٩/١، الارتشاف ٢٦٦/١، الهمع ١٥٣/١.وإذا خُلعت دلالة الوصفيَّة من الكلمة، ونقلت للاسميّة فعندئذٍ يجوز جمعها جمع مذكر سالماً

للفراء[١]، وذكر أنَّه حُكي مسموعاً: أسودون وسوداوات. ونُقِل عن ابن كيسان أنَّه أجاز ذلك[٢]. وحجة من أجاز الجمع السماع، فقد ورد في الشعر قول الشاعر[٣]:

فما وَجَدَتْ بناتُ بني نزارٍ حلائلَ أسْوَدِيْنَ وأَحْمَرِيْنا[٤]

وخصه البصريون بالشعر، قال أبو حيان: "وعند البصريين أنَّ ما ورد من ذلك ففي الشعر، وإنْ جاء في الكلام فشاذ"[٥]، وحمله الرضي على الضرورة[٦]. وجعله ابن مالك من النادر[٧]. بل قال في موضع آخر: "وهذا وأمثاله يحفظ ولا يُقاس عليه"[٨]. وما يقال عن أحمر وحمراء في الألوان يقال عن أحور حوراء وأعمى عمياء وأعرج عرجاء في العيوب.

والحكم بعدم جواز جمع "أحمر وأسود واعور، وأحول" ـ ونحوها مما جاء على وزنها من الألوان والعيوب ـ جمع سلامة يمكن أنْ يزول

---

(١) الارتشاف ٢٦٧/١.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦١/٥: " وكان ابن كيسان يقول لا أرى به بأساً ". انظر شرح الكافية للرضي ٦٧١/١/٢، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٧٢/٢، الارتشاف٢٦٧/١.

(٣) قيل: الكميت، وقيل :حكيم بن الأعور الكلبي، وقيل: الأعور بن عيّاش.

(٤) ديوان الكميت ١١٦/٢، المقرب ٤٠٣، شرح المفصل ٦٠/٥، شرح الكافية للرضي ٦٧١/١/٢، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٧١/٢، شرح التسهيل ٧٩/١، الهمع١٥٣/١، الخزانة ١٧٨/١.

(٥) الارتشاف ٢٦٧/١.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ١٧٠/٢.

(٧) شرح التسهيل ٧٩/١.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٩٣/١.

إذا سُمِّي بها أو صُغِّرت، قال سيبويه: " وإنْ سميت رجلاً بـ"أحمر" فإنْ شئت قلت: أحمرون، وإنْ شئت كسرته فقلت: الأحامر[١]، ولا تقول الحُمْر؛ لأنَّه الآن اسم وليس بصفة، كما تجمع الأرانب والأرامل. . . وإنْ سميت امرأة بـ"أحمر" فإنْ شئت قلت: أحمرات، وإنْ شئت كسرته - كما تكسر الأسماء - فقلت: الأحامر. . . "[٢]، قال ابن يعيش: " فإنْ سميت بشيء من ذلك جاز أنْ تجمعه جمع سلامة؛لأنَّه اسم، وقد جاء في الحديث: (ليس في الخضراوات صدقة)[٣]؛لأنَّه يريد البقولات، وكذا لو سميت رجلاً بأسود جاز أنْ تجمعه بالواو والنون، فتقول: أسودون، ولو صغرت هذا الجمع لجمعته بالواو والنون والألف والتاء، فتقول في "سُوْدٍ" - وأنت تريد المذكر - : أسيودين، وسويداوات، إذا أردت المؤنث"[٤].

ثانياً: الألوان والعيوب من حيث التعدي واللزوم:

يتحدث العلماء عن أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم، ويذكرون الألوان والعيوب من فئة الفعل اللازم، فيقولون: الفعل

---

(١) قال السيرافي - كما في حاشية الكتاب ٣٩٨/٣حاشية(٢):" وكلا هذين الجمعين لم يكن جائزاً في" أحمر" قبل التسمية ؛لأن"أحمر" وبابه لا يجوز فيه أحمرون، ولا أحامر إذا كان صفة ، وإنما يجمع على "حُمُر"و ونظيره: بيض وشهب، وما أشبه ذلك. فإن سميت به فحكم الاسم الذي على "أفعل" يخالف حكم الصفة التي على "أفعل"، والاسم جمعه"أفاعل"، مثل:الأرانب والأباطح والأرامل والأباهر".

(٢) الكتاب ٣٩٨/٣.

(٣) ورد الحديث في سنن الترمذي(باب الزكاة ٣)، وانظر فتح القدير ٣/٢، وهذا الحديث من المراسيل، وفيه الحسن ابن عمارة، وهو ضعيف عند أهل الحديث، وقد صحّح الحديث الألباني الألباني في الجامع الصغير ٩٥٣/٢.

(٤) شرح المفصل ٦١/٥.

اللازم: هو كل فعل لا دليل فيه على مفعول، مثل: قام زيد، وظَرُف محمد، واحْمَرَّ البُسْر، وما أشبه ذلك[١]، ثم يقسمون الفعل اللازم إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ فعل لا يتعدى ألبتة بنفسه، ولا بواسطة غيره.

٢ ـ فعل لا يتعدى بنفسه، ويتعدى بواسطة.

٣ ـ وفعل يتعدى بنفسه تارة وبواسطة تارة أخرى[٢].

ويجعلون الألوان والعيوب من القسم الأول، فهي من الفعل اللازم الذي لا يتعدى ألبتة[٣]، وقال الحيدرة اليمني: " فعل لا يتعدى ألبتة بنفسه ولا بواسطة من غيره هي أفعال الألوان وأفعال الطباع والعاهات[٤] ". ولكن القياس لا يمنع من مجيئه متعدياً بعوامل التعدية المعروفة، فيأتي على وزن"أفْعَلَ" و"افْعَلَّ" إذا أريد التعدية، فيقال: أخْضَرَه، وخَضَرَّه، وأعماه وأعرجه، ويأتي على وزن "فاعَلَ" للمفاخرة والمغالبة، مثل: بَايَضَه: أي فاخره في البياض، وقد تأتي "أفْعَل" و"فَعَّل" لغير التعدية، كما قالوا: أباض الشيء صار أبيض، وأباضت المرأة ولدت ولداً أبيض، وأحْمَرت ولدت ولداً أحمر[٥]. قال الرضي: "اعلم أنَّ (فَعِلَ) لازمه أكثر من متعديه، والغالب في وصفه أن يكون للأعراض

---

(١) انظر كشف المشكل في النحو ص ٢٥٥، وانظر الارتشاف ٤٩/٣، ٥٠.

(٢) انظر المصدرين السابقين في الصفحات نفسها .

(٣) انظر فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامّية الأفعال ص١٤٠، شذا العرف ٤٥.

(٤) كشف المشكل ٢٥٥.

(٥) انظر المعجم الوسيط في المواد المذكورة(باض)و(حمر) ، واللغة واللون ص٦٢.

من الوجع وما يجري مجراه. . . ويَكْثُر في هذا الباب الألوان والحِلَى، نحو: كَدِرَ، وشَهِبَ، ونعني بالحِلى العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان كشَتِرَ وصَلِعَ وهَضِمَ . وقد يشاركه فَعُلَ مضموم العين في الألوان والعيوب والحلى. . . إلخ"[١].

وجعل ابن هشام الأفعال اللازمة ـ التي سماها قاصرة ـ عشرين نوعاً، والنوع التاسع عشر، والعشرين منها هو: أنْ يدلَّ الفعل على لون كاحمرّ، واخضرّ، وأَدِمَ،واحمارّ واسوادّ، أو يدل على حلية[٢] كدَعِجَ، وكَحِلَ، وشَنِبَ وسمِنَ وهَزِلَ [٣].

وذكر المبرد أنَّ وزن (افْعَلَّ) ـ المضعف اللام بالإدغام ـ لازم، ومثل له باللون قال: "وذلك قولك: احمرَّ واخضرَّ،وأصله: احمرر، يتبين ذلك لك إذا جعلت الفعل لنفسك، وقلت: احمررتُ. . . وهو فعل لا يتعدى الفاعل؛ لأنَّ أصل هذا الفعل إنما هو لما يحدث في الفاعل نحو احمرَّ واعورَّ "[٤]. ومثل افْعَلَّ افعالَّ في الدلالة واللزوم، قال الرضي: "وأمّا افعلَّ فالأغلب كونه للون أو العيب الحسي اللازم، وافعالَّ في اللون والعيب الحسي العارض. . . وجميع الألوان المذكورة يجيء متعدياً ولازماً إلا انفعل وافعلَّ وافعالَّ "[٥].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب١/٧٢، ٧٣.

(٢) كذا عبر ابن هشام، والحلى والعيوب يتناوبان حيناً ويجتمعان حيناً آخر في كتب النحو، غير أنها متفقان في الحكم والصيغ مع الألوان.

(٣) المغنى ٢/٥٢٢ .

(٤) المقتضب ١/٧٦.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ١/١١٢، ١١٣ .

وأدخل الشلوبين هذه الأوزان في أفعال الطبيعة، فهي لازمة حينئذ، نحو: جَبُنَ واحمرَّ[١].

وخلاصة ما يقال: أنَّ أفعال الألوان والعيوب كلها لازمة، سواء أكانت مضعَّفة أم كانت غير مضعفة، ودخلت عليها الهمزة أم لم تدخل.

ويلحق بأفعال الألوان والعيوب (حَسِبَ) إذا كانت دلالة على (لون)، والأصل فيها - كما يذكر العلماء النحويون أنَّها من الأفعال التي تنصب مفعولين. ومن ذلك قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾[٢] وقوله جل شأنه: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[٣]، وشواهدها الشعرية كثيرة في كتب النحو[٤]. وتكون لليقين، وغير اليقين، ويكثر استعمالها في المتيقّن، وهنا يشترط العلماء فيها أنْ تكون بمعنى (ظنَّ)، غير إنّها تخرج عن هذا المعنى إلى الدلالة على اللون، فتغيَّر معناها وعملها وتتحول من التعدي إلى اللزوم. قال أبوحيان: "وقد جاء (حَسِبَ)لازمة، قالوا: حَسِبَ الرجل: إذا احمرّ لونه وابيضّ، وكذا ما كان ذا شقرة"[٥]، وقال المرادي: "فإن كانت

---

(١) انظر التوطئة ص ٢٠٤.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٣ .

(٣) سورة الكهف آية ١٨.

(٤) كقول زفر الكلابي: وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا
انظر أوضح المسالك ٤٣/٢، ٤٤.

(٥)الارتشاف ٥٩/٣.

من الحَسْبَة ـ وهي لون ـ فهي لازمة"[١]، ومثلهما قال السيوطي[٢]؛ ولهذا قيد ابن مالك نصبها للمفعولين بقوله: "وحَسِبَ لا للون "[٣]، وفي شرح الأشموني: "فإنْ كانت بمعنى: صار أحْسَبَ: أي ذا شقرة أو حمرة وبياض كالبرص، فهي لازمة"[٤].

وقد ألفيت صواب احتراز النحاة من خلال ما ذكره علماء اللغة، فقد قال ابن فارس: " الحاء والسين والباء أصول أربعة. . . ثم قال: والأصل الرابع: الأحْسَبُ الذي ابيضَّت جلدته من داء ففسدت شعرتُه كأنه أبرص، قال[٥]:

يا هندُ لا تَنْكِحِي بُوهَة عليه عَقِيْقَتُهُ أحْسَبَا"[٦]

ثالثاً: بناء (أفعل) التعجب والتفضيل[٧] من الألوان والعيوب

يشترط أكثر علماء النحو لصيغتي التعجب ـ (ما أفعله وأفعل به) ـ والتفضيل شروطاً [٨] منها: ألاَّ يُبْنيَا إلاّ من الفعل، وأنْ يكون الفعل

---

(١) توضيح المقاصد ٣٧٥/١.

(٢) الهمع ٢١٦/٢.

(٣) التسهيل ص٧١، شرح التسهيل٨١/٢.

(٤) شرح الأشموني ١٩/٢.

(٥)امرؤ القيس.

(٦) معجم مقاييس اللغة ٦١/٢. والبوهة: البومة العظيمة، تضرب مثلاً للرجل الذي لا خير فيه. انظر تاج العروس ٢١٢/١، والبيت في ديوان امرئ القيس ص ١٥٤.

(٧) جمعت الحديث عن البابين لتساويهما في الأحكام ـ فيما هنا ـ فكل ما يشترط في صوغ أفعل التفضيل هو بعينه يشترط في اشتقاق صيغ التعجب، انظر درة الغواص ٣٨ ، الأشموني ١٦/٣، ١٧، ٣٣. التصريح ١٠١/٢.

(٨) أكثر هذه الشروط موطن خلاف بين النحويين، انظر الهمع ٤٢/٦، ٤٣.

تامًّا، ثلاثيًّا، مثبتًا، مبنيًّا للمعلوم، وألاّ يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء. . . والأخير هو الذي يعنينا ـ هنا ـ ؛ لأنَّه لا يبنى من شَهُلَ وخَضِر الزرع، ولا حَمِر وسَوِد، إلا بالمجيء بفعل مساعد آخر، فيقال: ما أشد شهلته وخضرته، وهذا يعني أنَّ صيغتي التعجب والتفضيل لا تأتيان من الألوان والعيوب[١]. قال ابن الخباز: "ليستوي في ذلك مجردها كَسَوِدَ وزَرِقَ، ومزيدُها كاسودَّ وابيضَّ "[٢].

واختلفوا في علة عدم مجيء التفضيل مما يعبر عن فاعله بأفْعَل فَعْلاء، فقال الجمهور: لأنَّ حق ما يصاغان منه ـ التفضيل والتعجب ـ أنْ يكون ثلاثِيًّا محضًا، وأصل هذا النوع أنْ يكون فعله على (أفعل)[٣].

قال سيبويه: "وذلك ما كان "أفْعَلَ"، وكان لونًا أو خلقة. ألا ترى أنَّك لا تقول: ما أحمره، ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه، وإنما تقول: ما أشد عرجته، وما أشد عشاه. . . وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفْعِلْ به رجلاً، ولا هو أفْعَلُ منه؛ لأنَّك تريد أنْ ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت: ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في أفْعِلْ به، وما أفعله واحد، وكذلك أفْعَلُ منه، وإنَّما دعاهم إلى ذلك أنَّ هذا البناء داخل في الفعل، ألا ترى قلّته في الأسماء وكثرته في

(١) انظر الجمل ص١٠١.

(٢) توجيه اللمع ٣٨٦.

(٣) انظر شرح التسهيل٣/٤٥، الهمع ٦/٤١ .

الصفة لمضارعتها الفعل، فلمَّا كان مضارعًا للفعل موافقًا له في البناء كُرِه فيه مالا يكون في فعله أبدًا. وزعم الخليل أنَّهم إنَّما منعهم من أنْ يقولوا في هذه(أي الألوان والعيوب): ما أفعله؛ لأنَّ هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرِّجْل،وما ليس فيه فعل من هذا النحو. ألا ترى أنك لا تقول: ما أيداه ولا ما أرْجَله، وإنَّما تقول: ما أشد يده وما أشد رجله"[١].

قال المبرد: وإنَّما امتنع هذا لشيئين، أحدهما: أنَّ أصل فعله أنْ يكون افْعَلَّ وافْعَالّ،نحو: احمرَّ واحمارَّ [٢]، ودخول الهمزة على هذا مُحَال. والقول الآخر: قول الخليل، وهو أنَّ هذا شيء قد ثبت واستقر، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان، فهو ـ وإنْ كان مشتقًا من الفعل ـ بمنزلة اليد والرجل، ولا تقوله،كما لا تقول: ما أيداه،ولاما أرْجَله. وإنَّما أقول: ما أشد يده. فعلى هذا ما أشد حمرته،وما أشد عوره، وكذلك جميع بابها "[٣].

وذكر ابن مالك تعليلاً يراه أيسر وأسهل فقال: "وعندي تعليل آخر أسهل مما عليه النحويون، وهو أنْ يُقال: لمّا كان بناء الوصف من هذا النوع على "أفْعَلَ" لم يبن منه أفعل تفضيل؛لئلا يلتبس أحدهما بالآخر،فلمّا امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب؛

---

(١) الكتاب ٤/٩٧ ـ ٩٨.

(٢) قال الرضي في شرح شافية ابن الحاجب١/٧٣:"والأغلب في الألوان افعلَّ وافعالَّ، نحو:ازراقَّ واخضارَّ وابيضَّ واحمرَّ واصفرَّ".

(٣) المقتضب٤/ ١٨١، ١٨٢.

لتساويهما وزنًا ومعنًى، وجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة، وهذا الاعتبار هيِّن ليِّن، ورجحانه متعيِّن"[١].

وهذا التعليل لا ينطبق على التعجب، ولكن قالوا: إذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزنًا ومعنًى، وجريانهما مجرى واحداً في أمور كثيرة [٢].

وهذا يعني أنَّ الأصل في أفعالهما أنْ تكون على أكثر من ثلاثة أحرف، قال الأزهري: "إجراءً للأقل مجرى الأكثر"[٣]، وأيضًا هي خِلَقٌ ثابتة[٤] لا تزول فجرت مجرى الأعضاء[٥]. وبالنظر والتأمل فيما قال الخليل وسيبويه والمبرد وابن مالك يمكن أن نقول: إن (أفعل) في الصفات الأصل فيها أن تكون للتفضيل فقط، فلما جعلت في اللون والعيب لغير تفضيل كان لابد من صيغة جديدة تبين خروجها عن معنى اللون والعيب إلى معنى التفضيل؛لئلا تستعمل بصورة واحدة لمعنيين مختلفين، إذ الأصل في تباين المعاني أن يتبعه تباين الصيغ ليدل

(١) شرح التسهيل ٤٣/٣ ـ ٤٥.

(٢) المسألة مفصلة في: شرح التسهيل ٤٥/٣، التصريح ٩٣/٢، ١٠١، الهمع٤١/٦وغيرها.

(٣) التصريح ٩٣/٢.

(٤) تعليل النحويين بهذا غير دقيق؛ لأن كثيرا من الخِلَق التي لا تزول يدخله التفضيل بصيغة (أفعل)، مثل: طويل، قصير، عاقل، بليد...إلخ.

(٥) وردت علل عدم جواز بناء التعجب والتفضيل من الألوان في: المقتضب ١٧٨/٤، التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٩٢، الإنصاف١٥١/١، توجيه اللمع ٣٨٦. وهنا أتساءل: إذا كانت خلقاً ثابتة _ كاليد والرجل ـ كيف يتعجب منها بالفعل المساعد، فيقال ما أشد حمرته، وما أقوى خضرته! أليس قصد التعجب هنا متجها للألوان وليس للفعل المساعد؟.

عليه، هذا هو الأصل، وما خالفه شاذ سمع في صيغتين، هما: أبيض وأسود، ولم يكد يسمع في كلام فصيح عن العرب في عصور الاحتجاج، ومسوغ ذلك كثرة استعمالها، وكثرة الاستعمال تحتاج إلى خفة، والتخفيف يكون بالحذف. ويصدق هذا على التعجب. ولعله لا يخفى أن هذا التوجيه يوافق كلام ابن مالك من جهة، ولكنه قد يكون أدق منه نظراً من جهة أخرى. وكلام ابن مالك خير من كلام الخليل وسيبويه والمبرد.

وما قيل في الألوان يقال في العيوب، فكلها جاءت على خلاف ما تكون عليه في الأصل، فأرادوا أن يجعلوا لها في التفضيل ما ليس لها في غيره. غير أن العيوب حصرها النحويون في العيوب الظاهرة، وقد تنبه الرضي لذلك فقال: " وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة، فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو: فلان أبلد من فلان، وأجهل منه وأحمق . . . فالأولى أن يقال: لا يبنى أفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة؛ لأن غالب الألوان أن تأتي أفعالها على: افعلَّ وافعالَّ، كابيضَّ، واسودَّ واحمارَّ واصفارَّ، فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما، وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره، كاحولَّ واعورَّ، وما لم يجئ منه افْعَلَّ وافعالَّ كالبَخَر والفَقَم، والعرج والعمى لم يبن منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى، والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع"[1].

(١) شرح الكافية ٢/١/٧٦٨.

وفي كل الأحوال فخلاصة مذاهب العلماء في مجيء التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: عدم جواز التعجب والتفضيل مما جاء دالاً على لون أو العيب.

قال سيبويه: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان أفعل، وكان لوناً أو خلقة . ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه . إنَّما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه. وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفْعِلْ به رجلاً، ولا هو أفعل منه "[١]. ومثله قال المبرد[٢]. ويُعْزى هذا الرأي للبصريين، وخالفهم الأخفش في جوازه في العيوب دون الألوان[٣]، ولم أجد علة تجعل الأخفش يمنعه في الألوان ويجوزه في العيوب. ووجدت الفراء يوافق رأي البصريين فيذهب هذا المذهب أيضاً، ويمنع مجيء التعجب من الألوان، بل ويوجِّه ما رُوِيَ من ذلك، فيقول: "والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك قالوه في كل فاعل وفعيل، وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف، فإذا كان على فعللت، مثل: زخرفت، أو افعللت مثل: احمررت واصفررت لم يقولوا: هو أفعل منك، إلا أنْ يقولوا: هو أشد حمرة منك. . . وذلك أنَّه لمّا جاء على مذهب أحمر وحمراء ترك فيه أفعل منك كما ترك في كثيره.

(١) الكتاب ٤/٩٧.

(٢) المقتضب ٤/١٨١.

(٣) انظر الهمع ٦/٤٣.

وقد تَلْقَى بعضَ النحويين يقول: أجيزه في الأعمى والأعشى والأعرج والأزرق؛ لأنَّا قد نقول: عَمِيَ وزَرِق وعرج وعشي ولا نقول: صَفِر ولاحَمِر ولابَيضَ. وليس ذلك بشيء، إنَّما ينظر في هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فعل يقلُّ أو يَكْثُر. . . "[١].

وإذا كان الأخفش ـ كما تقدم ـ لم يخالف البصريين في الألوان ـ وهو كثير الموافقة للكوفيين ـ والفراء ـ كما في النص السابق ـ يوافقهم في عدم جواز التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب . فكيف يعزى للكوفيين مخالفة البصريين ؟. الذي يبدو لي أنَّ الخلاف ـ هنا ـ خلاف علماء، وليس خلاف مدارس،ولكنَّ علماء الخلاف ـ أعني الأنباري[٢] والعكبري[٣] وغيرهما[٤] ـ جعلوا هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين .

المذهب الثاني: عدم جواز التعجب والتفضيل من كل الألوان ماعدا السواد والبياض. وعزاه الأنباري[٥]، والعكبري [٦] والرضي [٧] وغيرهم إلى الكوفيين بعامة[٨]. وكان أبو حيان و السيوطي دقيقين حينما عزوا هذا المذهب لبعض الكوفيين [٩].

---

(١) معاني القران ٢/ ١٢٧، ١٢٨ .

(٢) الإنصاف ١٤٨/١.

(٣) التبيين ٢٩٢.

(٤) انظر شرح الكافية ٧٦٨/١/٢،

(٥) الإنصاف ١٤٨/١.

(٦) التبيين ٢٩٢.

(٧) شرح الكافية للرضي ق٧٦٨/١/٢.

(٨) كابن عصفور في شرح الجمل ٥٧٧/١، وابن الخباز في توجيه اللمع٣٨٧، وانظر موارد البصائر لفرائد الضرائر ٤٦١.

(٩) الارتشاف ٤٥/٣، الهمع ٤٣/٦ ؛وذلك لأن الفراء لا يرى جوازه ـــ كما في معاني القرآن١٢٧/١ ، ١٢٨، وقد تقدم .

وحجة القائلين بهذا المذهب القياس والسماع:

فأما القياس: فهو أنَّهم يرون أنَّ البياض والسواد أصلان لكل لون، وفيهما تركب سائر الألوان، كالحُمْرة والصُّفْرة والخُضْرة والصُّهْبة والشُّهْبة والكُهْبة والزُّرْقة وغيرها، وإذا كان هذان اللونان هما الأصلين للألوان كلها؛ جاز أنْ يثبت لهما مالا يثبت لغيرهما من الألوان؛ لأنَّ أحكام الأصول أعم من أحكام الفروع وأقوى[١]. وهذا تعليل فلسفي بحت، أما الأقرب إلى طبيعة اللغة فهو أنهما أكثر جرياناً على الألسنة؛ لأنهما أكثر الألوان في الوجود وأشهرها، ويحدث من الحذف في الكثير الاستعمال ما لا يحدث فيما هو أقل منه.

وعلى كل حال فقد أجاب الأنباري عن استدلالهم بالقياس بقوله: "وأما قولهم: إنَّما جوَّزنا ذلك؛ لأنَّهما أصلان للألوان، ويثبت للأصل ما لا يثبت للفرع، قلنا: هذا لا يستقيم؛وذلك لأنَّ سائر الألوان إنَّما لم يجز أنْ يستعمل منها"ما أفعله وأفعل به"؛لأنَّها لازمت محالها فصارت كعضو من الأعضاء، فإذا كان هذا هو العلة فنقول: هذا على أصلكم ألزم؛ وذلك لأنَّكم تقولون: إنَّ هذه الألوان ليست بأصل في الوجود - على ما تزعمون - بل هي مركبة من البياض والسواد، فإذا لم يجز مما كان متركباً منها لملازمته المحل فلئلاّ يجوز مما كان أصلاً في الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى"[٢].

وردَّ العكبري حجة الكوفيين بالقياس من وجهين:

---

(١) انظر الإنصاف١/١٥٠، ١٥١، التبيين ٢٩٣/١، شرح الكافية للرضي٢/١/٧٦٨.

(٢) الإنصاف١/١٥٥.

أحدهما: أنَّ كل لون أصل بنفسه، وليس بمركب، ولو قُدِّر أنَّه مركب، ولكن هذا لا يمنع من أنْ يكون أصلاً؛ لأنَّ حقيقته واسمه تغيرا، فهو بمثابة الأدوية المركبة، فإنَّ طابعها وأسماءها تخالف أحكام مفرداتها، وكذلك ما ركب من الكلمات نحو: "لولا" و"لن" على قول الخليل.

الجواب الثاني: نقدر أنهما أصلان، ولكن ذلك لا يجوِّز بناءها على هذه الصيغة، لأمرين: الأول: وجود علة المنع فيهما، وهي كونه على أكثر من أربعة أحرف. والأصل ألاّ يخالف مقتضى العلة. الثاني: أنَّ الأصول أولى بمراعاة أحكامها، وأبعد من التغيير، بخلاف الفروع، فإنَّ الفرع مغيَّر عن الأصل، والتغيير يؤنس بالتغيير. . . ثم أورد أمثلة للتنظير لذلك[١].

وأما السماع الذي أباح لهم استثناء البياض والسواد فيتمثل في النصوص الآتية:

١ ـ حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " لَهِيَ أسودُ من القار"[٢].
ومثله ـ عندي ـ حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "ماؤه أبيضُ من اللَّبن"[٣].

---

(١) التبيين ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) الموطأ، الإمام مالك، باب صفة جهنم، الحديث رقم (٢)ص٨٤٤.

(٣) الحديث في وصف حوض النبي صلى الله عليه وسلم، انظر:صحيح مسلم ٥٣٢/٦، صحيح البخاري، باب الرقاق رقم ٣٥، فتح الباري على صحيح البخاري٤٦٣/١١.

٢ ـ ما روي عن العرب أنهَّم قالوا "ما أسود شعره"[(١)].

٣ ـ ما جاء في الأمثال من قولهم: "هي أسود من حَنَك الغُراب"[(٢)].

٤ ـ قول رؤبة:

جاريةٌ في درعها الفَضْفَاضِ
تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ
أبيضُ من أختِ بني أَبَاضِ[(٣)]

٥ ـ قول طرفة بن العبد:

إذا الرجالُ شَتَوْا واشْتَدّ أكْلُهُمُ فأنْتَ أبيضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[(٤)]

---

(١) هو كلام سمعه الكسائي عن العرب، كما في شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٥/٤، الارتشاف ٤٥/٣، وجاء في الفصوص ٢١٩/٢، لصاعد البغدادي:"حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع:"ما أسود شعره".

(٢) هو كلام يعزى لأم الهيثم المنقرية، وهي أعرابية فصيحة، أخذ عنها اللغويون ـ كما في أعلام النساء ٢٦٩/٥.

وهذا القول موجود في:جمهرة اللغة ١٨٥/٢، وروايته"حَلَك"في موضع"حَنَك"، انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٥، شرح التسهيل٥٢/٣، الارتشاف٤٥/٣.

(٣) في ملحق ديوانه١٧٦، الأصول١٠٤/١، الجمل١٠٢، شرح المفصل ٩٣/٦، الإنصاف ١٤٩/١، الخزانة٨ /٢٣٠.وفي نفسي شيء من صحة هذه الأبيات، ومن نسبتها إلى رؤبة، ولكن لا أستطع الجزم بحكم ليس له دليل.

(٤) تتعدد رواياته، ولكن لا علاقة لها بموطن الشاهد، ومنها :

- إن قلت: نصر فنصر كان شرفني قدما وأبيضهم سربال طباخ
- أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ

والبيت من أبيات يهجو فيها عمرو بن هند الذي أوصى بقتله فيما بعد.انظر الشاهد في: الديوان ١٨، معاني القرآن للفراء١٢٨/٢، الجمل١٠٢، المقرب٧٨، شرح المفصل ٩٣/٦، الخزانة٨/٢٣٠.

وكثر حديث النحويين البصريين والمتأخرين عن الشاهدين الشعريين، فمنهم من حكم بشذوذهما [١]، قال ابن جني - فيما نقله عنه العكبري - : "وأما قول أصحابنا الكوفيين في جواز "ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد خاصة فالحجة لهم فيه مجيئه نقلاً وقياساً، فالنقل قول طرفة، وهو إمام يستشهد بقوله، فإذا كان يرتضى بقوله فالأولى أنْ يرتضى بقوله في كل ما يصدر عنه، ولا ينسب هذا إلى الشذوذ. . "[٢]، ومنهم من حمل الشاهدين على الضرورة الشعرية[٣]. وجعل البغدادي هذه الشواهد من الضرورة الشعرية، ثم حكم بأنَّها نادرة [٤]. وهذا يرسم صورة لتداخل مصطلحات الأحكام عند النحاة، فمرة ضرورة ومرة نادر، وأخرى شاذ.

والضرورة هنا غير متحققة على رأي ابن مالك[٥]، وطفق بعضهم يؤول البيتين حتى ينسجما مع القاعدة، ومما جاء تأويلاً في البيت

---

(١) منهم الزجاجي في الجمل١٠٢، الأنباري في الإنصاف١/١٥١، والعكبري في التبيين٢٩٣، والرضي في شرح الكافية ٧٦٩/١/٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٣/٦، وأبو حيان في الارتشاف٤٦/٣، والدينوري في ثمار الصناعة ٣٠٧.

(٢) ديوان المتنبي بشرح العكبري ٣٥/٤.

(٣) انظر المقرب ٧٨، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٢، موارد البصائر لفرائد الضرائر٤٦٢، المقتصد في شرح الإيضاح ٣٨١/١.

(٤) الخزانة٨/ ٢٣٠.

(٥) لأنَّه يفسرها بـ "ما ليس للشاعر عنه مندوحة "شرح الكافية الشافية١/ ٣٠٠.أما عند غيره فهي:ما وقع في الشعر دون النثر، سواء عنه مندوحة أو لا.الضرائر الشعرية ص٧ .وبناء عليه يتداخل مصطلحا الشذوذ والضرورة هنا.

الأول قول أبي البركات الأنباري: "أنَّ معناه: في درعها جسد مبيضٌ من أخت بني أباض، ويكون "من أخت" هنا في موضع رفع ؛لأنَّها صفة لأبيض، كأنَّه قال: أبيض كائن من أخت. . . ، كقولهم: أنت كريم من بني فلان، فهو نظير قول الشاعر[١]:

وأبيضُ مِنْ ماءِ الحديدِ كأنَّهُ شهابٌ بَدَا والليلُ داجٍ عساكِرُه[٢]"[٣]

وأوله الحيدرة اليمني على أن المراد بأبيض البَيْض، فقال: "فإنْ قلت للطائر: ما أبيضه، وأنت تريد أنَّه كثير البيض جاز، كما قالوا: . . . ثم ذكر البيت، وقال: شبّه كثرة أولادها لغير رشدة بالبيض. . . كما لو أردت بما أحمره: الحماريَّة، أي ما أشبهه بالحمار، وبما أصفره: الصفير، وبما أسوده: السؤدد"[٤].

---

(١) لم يعز إلى قائل معين - فيما اطلعت عليه - .

(٢) انظر وروده في:أمالي المرتضى ٣١٧/٢، ديوان المتنبي بشرح العكبري٣٥/٤، خزانة الأدب٢٣٩/٨، وَوَهِم إميل يعقوب في المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية٣٧٤/١ فذكر أن الشاهد موجود في الخصائص ٦٨/٣، ١٦٧، وليس كما قال، بل الموجود فيها هو ما أنشده أبو زيد:

وأطلس يهديه إلى الزاد أنفه أطاف بنا والليل داجي العساكر

(٣) الإنصاف ١٥٣/١. قلت: ليت الأنباري استشهد بنظائر أخر معلومة القائل، من مثل :

قول جميل بثينة: وأبيض من ماء الحديد مهند له بعد إخلاص الضريبة رونقُ

وقول بشار بن برد: يشقُّ الوغى عن وجهه صدق نجدة وأبيض من ماء الحديد وقيعُ

وقول الشنفرى : وأبيض من ماء الحديد مهند مجدٌّ لأطراف السواعد مقطفُ

وقول القعقاع بن عمرو: وأبيض من ماء الحديد مهند وصفراء من ينع إذا هي رنتِ

(٤) كشف المشكل في النحو٣٢٧.

وقد استغرب هذا البغدادي ثم حكم عليه بأنَّه كلام لا وجه له[١].

واعترض بعض النحاة على هذا التوجيه بأنَّ الأمر لو كان كما قالوا لقيل: بيضاء؛لأنَّه من صفة الجارية . ورُدَّ الاعتراض بأنَّه –أي الشاعر – إنَّما قال: أبيض ؛لأنَّه أراد في درعها الفضفاض جسد أبيض[٢]، فارتفاعه بالابتداء، والجار والمجرور قبله الخبر، والجملة من صفة الجارية. ويعني ذلك أنَّهم يحملون كلمة"أبيض"على الصفة المشبهة، أي جسد مبيض كائن من أخت بني أباض.

وما قيل في البيت السابق قيل في بيت طرفة، قال الأنباري: "أراد (أفْعَلَ) الذي مؤنثه (فعلاء)، كقولهم: أبيض وبيضاء، ولم يقع الكلام فيه، وإنَّما وقع الكلام في أفعل الذي يراد به المفاضلة، نحو: هذا أحسن منه وجها . . . "[٣]، ومثله قال العكبري[٤].

وبناءً على هذه الأحكام التي واجه بها البصريون الشواهد السابقة؛ حُكِم باللَّحن[٥] على بيت أبي الطيب المتنبي في قوله:

ابعد بَعُدتَ بياضًا لا بياضَ له لأنْتَ أسودُ في عيني من الظُّلَمِ[٦]

---

(١) الخزانة ٢٣٢/٨.

(٢) المصدر السابق ٢٣١/٨.

(٣) الإنصاف ١٥٢/١.

(٤) التبيين ٢٩٤، ديوان المتنبي بشرح العكبري ٣٥/٤

(٥) انظر درة الغواص ٣٩، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٠.

(٦) البيت يتحدث عن كراهة الشيب ، انظر الديوان بشرح العكبري٣٥/٤، ثمار الصناعة ٣٠٨، شرح الكافية للرضي ٧٦٩/١/٢، المغني ٥٤٣/٢، الخزانة ٢٣١/٨.

ومع أنَّ شعر المتنبي لا يحتج به، وإنَّما يَرِدُ على سبيل التمثيل إلاّ أنَّهم تحدثوا عنه، فقال البغدادي: "قال الإمام الواحديُّ في شرح ديوان المتنبي: إنَّ هذا من الشاذ الذي أجازه الكوفيون، وسمعت العروضي[١] يقول: "أسود" هنا واحد السُّوْدِ، و"الظُّلَم": الليالي الثلاث في آخر الشهر، التي يقال لها: " ثلاث ظُلَمٍ". يقول: أنت عندي واحد الليالي الظلم"[٢].

وحمله بعضهم على أنَّ قوله: "لأنت أسود في عيني" كلام تام، ثم بدأ يصفه فقال: من الظلم، كما يقال: هو كريم من أحرار[٣].

ويتراءى لي أنَّ في ذلك بعدًا عن المعنى الجلي الواضح؛ لأنَّ المعنى يقول: أنت أيها الشيب أشدُّ سوادًا من الظلم. ولعل للنحويين عذرًا يتمثل في حرصهم على أنْ تستقيم لهم قواعدهم، ولو أدَّى التأويل إلى بُعْد عن المعنى. وإذا وجدنا توجيهًا لبيت المتنبي السابق فكيف يوجّه قوله:

يلقاك مرتديًا بأحمرَ من دم ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى والأكْبُدُ[٤]؟

إذن فشعر المتنبي لا يحتمل توجيهات النحويين، والذي حمل المتنبي على هذا الاستعمال ما سمع من الأمثلة والشواهد الشاذة المذكورة آنفاً. والمتنبي - وإن كان لا يحتج بشعره - يحتج بعلمه.

---

(١) العروضي: شيخ الواحدي ، أحمد بن محمد الصفار الشافعي(٤١٠هـ).

(٢) شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٥/٤، الخزانة ٢٣٩/٨.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٧٦٩/١/٢، شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٥/٤، الخزانة ٢٣٩/٨.

(٤) ديوانه بشرح العكبري ٣٤٣/١.

ولابد أنْ أشير إلى أنَّ البصريين ليسوا مجمعين على هذا الموقف من الشواهد - التي اعتمد عليها الكوفيون - بالحكم عليها بالشذوذ أو تأويلها، وإنَّما نُقِل عن المبرد والأخفش جواز بناء أفعل التفضيل والتعجب من جميع الثلاثي المزيد فيه كـ"انْفَعَلَ واسْتَفْعَل" ونحوهما[١]، ولعل هذا هو الذي دفع ابن يعيش إلى القول بأنَّ مَن اعتل بأنَّ المانع من التعجب أنهما معانٍ لازمة كالخلق الثابتة نحو: اليد والرِّجْلِ فهذان البيتان شاذان قياساً واستعمالاً عنده، ومَنْ علل بأنَّ المانع من التعجب كون أفعالها زائدةً على ثلاثة فهما شاذان عند سيبويه وأصحابه من جهة القياس والاستعمال، وهما ونحوهما شاذان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس عند أبي الحسن الأخفش والمبرد[٢].

وعلى الرغم من تعجب الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة من نسبة القول بجواز التعجب من صيغ الزوائد جميعا بقياس واطراد إلى المبرد[٣] - إلاّ أنَّ كلام سيبويه نفسه يمكن أنْ يُفْهَم منه جواز ذلك، يقول: "وبناؤه أبدًا من فَعَلَ، وفَعِل، وفَعُلَ، وأَفْعَل. . . "[٤].

---

(١) انظر شرح الحماسة للتبريزي ٢٨٩/٢. شرح الكافية ٧٧٠/١/٢، شرح المفصل ٩٢/٦، الخزانة ٢٣٢/٨.

(٢) شرح المفصل ٩٤/٦.

(٣) في حاشيته على المقتضب١٨١/٤ ، وكلام الشيخ صحيح ؛لاستخدام المبرد أسلوب الحصر في قوله:"واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون في بنات الثلاثة". المقتضب ١٧٨/٤.

(٤) الكتاب ٧٣/١.

المذهب الثالث: جواز التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب مطلقاً ـ أي مادل على البياض والسواد وغيرهما ـ فأجازوا ما أعوره وما أحمره، وعزي هذا الرأي إلى الكسائي وهشام بن معاوية الضرير[١].

والذي أراه ـ بعد كل الوقفات التأمليّة السابقة ـ جواز مجيء التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب؛ للأمور الآتية:

١ ـ أنَّ البصريين أجازوا ما زاد على ثلاثة بحجة كثرة الاستعمال، كقولهم: هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف[٢]، كما سُمِع عن العرب: ما أفقرهم، من افتقر، وما أغناه من استغنى، وما أقومه، من استقام، وكلها غير ثلاثيَّة [٣]،فلِم يمنع "أعور من"،و"أحمر من" و"أحول من" بحجة أنَّ أصلها: "اعْوَرَّ،واحْمَرَّ،واحْوَلَّ"؟؛ولهذا كان ابن الحاج أكثر جرأة حينما قال: "وعندي جواز اقتياس ما أفعله في السواد والبياض، ولا يقتصر على مورد السماع فيها،بل أقول: ما أبيض زيدًا، وما أسود فلانًا،في الكلام والشعر" [٤]. وإذا تتكب العرب استعمالاً، ولم يرد في كلامهم إلاّ على سبيل الشذوذ والندرة فما ينبغي أن يهمل الكثير المطرد.

(١) انظر الارتشاف ٤٥/٣، الهمع ٤٣/٦.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/١/ ٧٦٩.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٩/١.

(٤) انظر الارتشاف ٤٦/٣.

٢ ـ ورود الاستعمال بقدر لا بأس به، فقد ورد السماع به من كلام اللّه[١]، وسنة رسوله، وكلام العرب شعراً ونثرًا ؛ فالنصوص التي ترد فيها صياغة التعجب والتفضيل من الألوان كثيرة ـ كما تقدم ـ ، ويظهر أنَّ الحيدرة اليمني ـ وهو بصري النزعة ـ لم يطلع عليها وإلاّ لما قال: "ولو سمِع مع بيت طرفة غيرُه لكان مذهبًا مسلوكًا؛لأنَّ الشاذ لا يكون من جهتين، ولا أكثر، وإنَّما يُسْمَع من جهة واحدة"[٢]؛ ولهذا فتخريج النصوص كلها على الشذوذ فيه تكلف وبُعْد. وبما أنَّه قد ورد من عدة جهات، وأنَّ علماء الأصول يقررون أنَّ مالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه ـ فإنَّني أرجح المذهب الثالث، الذي يجيز التعجب من الألوان جميعًا.

٣ ـ أنَّ الجواز ليس مذهبًا كوفيًّا، فمن علماء الكوفة مَنْ يوافق البصريين كالفراء، ومنهم مَنْ يحصره في الأسود والأبيض، ومنهم مَنْ يجيزه مطلقًا ـ كما تقدم ـ . من هنا فالمسألة ليست مذهبًا خلافيًّا بين مدرستين، وإنَّما هي خلاف علماء. ولست بهذا أحتج على ترجيح ما أراه، ولكني أبين أن

(١) من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾، ومجيء التفضيل من العيوب دليل على مجيئها من الألوان، وفي الآية تأويلات كثيرة للمعربين. والشاهد في أعمى الثانية.

(٢) كشف المشكل في النحو ٣٢٩.

الجواز ليس رأي مدرسة تواتر نظر علمائها فيه وتعاقبت أنظارهم عليه، وإنما هو رأي عالم مجتهد يخطئ ويصيب.

٤ ـ أنَّ ابن مالك أجاز بناء صيغتي التفضيل والتعجب من الفعل المبني للمجهول[١]، وأقرَّ هذا المجمع اللغوي بالقاهرة؛ ولهذا فإجازة بناء الصيغتين مما جاء على (أفعل فعلاء) مما هو لون أو عيب جائز كذلك.

٥ ـ أن الشعراء ـ بعد زمن الاستشهاد ـ جاءوا بأفعل التفضيل من الألوان، ويكفي مثالاً على ذلك ما قاله أمير البيان المتنبي ـ كما تقدم ـ :

يلقاك مرتدياً بأحمر من دم ذهبت بخضرته الطُّلى والأكْبُدُ[٢]

نعم قد يقال: إن إمارة البيان لا تستوجب إمارة اللغة ولا صحتها، ولكن الأفصح بياناً يتكئ على لغة فصيحة صحيحة.

رابعاً: حكم صرف صيغة "فعلاء" من الألوان والعيوب:

يتحدث العلماء في الممنوع من الصرف عما جاء على "فَعْلاء" مؤنث "أفعل"[٣]، مما آخره ألف تأنيث ممدودة، وهو صفة. ويمثلون له

---

(١) التسهيل ص٤٠، شرح التسهيل ٤٥/٣، قال:"لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر".

(٢) ديوان المتنبي بشرح العكبري ١٤٣/١.

(٣) هذا الوزن الذي يمنع من الصرف لا يخص الألوان، وإنما هو عام في كل صفة، ويشمل أيضاً الأسماء الجامدة وجموع التكسير، نحو:صحراء ونجلاء وحسناء وشعراء...إلخ، ولكن حديثي منصب على جزء منه، وهو:الوصف الدال على لون وجاء على(فعلاء).

بالألوان، نحو: أحمر حمراء، وأبيض بيضاء، وأصفر صفراء، وأسود سوداء، والعيوب كأعور عوراء، وأحول حولاء، ونحوها، ويتحدثون عن سبب منعه للصرف بأنَّه منع للوصفية والتأنيث ولزوم التأنيث، قال الحيدرة اليمني: " ومما يمنع الصرف ما كان نكرة في آخره ألف التأنيث الممدودة، وهو صفة فيمنعه الصفة والتأنيث ولزوم التأنيث..."[١]، ثم قال: " والثالث: في حمراء وسكرى، وفيهما الصفة؛لأنَّهما مشتقان من الحمرة، والسكر، وفيهما التأنيث وعلامتُه الألف ممدودة أو مقصورة، وفيهما لزوم التأنيث، وهو أنَّ تأنيثه لا يزول..."[٢].

وإذا سُمِّي بـ"حمراء" أصبحت ممنوعة الصرف لأربع علل، الثلاث السابقة، وعلة التعريف، قال الحيدرة اليمني: " فإن سميت امرأة حمراء، وهي حمراء زودتها علة رابعة، فكأن فيها التعريف والصفة والتأنيث ولزوم التأنيث[٣]، ويشهد لهذا قول الشاعر:

فقلتُ لها: يا أمَّ بيضاءَ إنَّني أُرِيْقَ شبابي واستشنَّ أَدِيْمِي[٤]

---

(١) كشف المشكل ٤٢١.

(٢) انظر المصدر السابق ٤٢٦، ٤٢٧.

(٣) المصدر السابق ٤٢٧.

(٤) ورد البيت معزواً لأكثر من شاعر، وأكثر النحويين يعزونه للطرماح، وهو في ديوانه٥٨٦، الحيوان ٤٦٤/٣، كشف المشكل ٤٢٧، وهو لأرطأة بن سهية في كتاب"أرطأة بن سهية حياته وشعره"ص٨٢، من قصيدة له مطلعها:

يعيرني قومي المجاهل والخنا عليهم وقالوا أنت غير حليم

وهو لأبي حية النميري في ديوانه ص١٩٤.

والحق ـ الذي يظهر ويذكره أكثر المتأخرين من النحاة، وفيه يسر وسهلة ـ أنَّ ما جاء على فعلاء أو فُعلى ـ بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة ـ يمنع صرفه، سواءً أكان اسمًا أم صفةً، نكرةً أم معرفةً، ومفردًا أم جمعًا. [(١)]، قال ابن مالك: "يَمْنَعُ صرفَ الاسم ألفُ التأنيث مطلقًا"[(٢)].

إذن فَمَنْعُ الصرف لعلة واحدة. وما يذكره النحويون من علل ـ هنا ـ هو توضيح لبيان قوة هذه العلة التي مَنَعَتْ الصرف وحدها، وليس معها غيرها، فيبيِّنون أنَّ لها جهتين: إحداهما: ترجع للفظ، والأخرى: للمعنى؛ولهذا قامت مقام العلتين.

خامسًا: حكم صرف صيغة (أفْعَل) من الألوان والعيوب:

من الأسماء الممنوعة من الصرف ما يكون بوزن "أَفْعَل"، وهو صفة، فيكون المانع له الصفة والوزن، وهو على ضربين:

- ضرب مشتق من اللون، وذلك مثل: أحمر وأبيض وأسود، فلا يجوز أنْ يتبعه(مِنْ) على حدٍّ: أصفر منك، ولا أبيض من زيد.
- ضرب يكون مشتقًا من صفة طبعية مثل: أكرم وأفضل وأحسن، ويتبعه (مِنْ)نحو: زيد أفضل منك[(٣)].

---

(١) انظر الجمل للزجاجي ٢١٩، اللمع بشرح ابن الخباز٤١٢، أوضح المسالك ١١٦/٤، شرح ابن عقيل ١٤٥/٣.

(٢) التسهيل ص٢١٨.

(٣) انظر كشف المشكل ٤٢١.

والذي يعنينا ـ هنا ـ الضرب الأول من هذا النوع، وقد اشترط النحويون لمنع الاسم الصرف للوصفية ووزن الفعل أنْ تكون الوصفية أصلية لا عارضة، فأحمر وصفيته أصلية بخلاف: رجل أرنب، أي ذليل، فهو مصروف؛لأنَّها عارضة[١]. ولكنَّ الرضي يقول: "وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أنَّ الوصف العارض غير مُعْتدٍّ به في منع الصرف"[٢] ؛ ولهذا حكم بعض النحويين على صرف نحو: رجل أرنب بالشذوذ[٣].

أما ما كان أصله الوصف ثم استعمل علمًا كأبرق، وهو المكان الذي فيه لونان، ففيه قولان:

الأول: الاعتداد بالأصل ـ وهو الوصفية ـ ،وعدم الاعتداد بالعلمية العارضة، وبالتالي يمنع الصرف.

الثاني: صرفه، إلغاءً للأصل، واعتدادًا بالعارض، وهو شاذ عند أصحاب القول الأول[٤].

وما كان أصله وصفاً وغلبت عليه العلمية، فحَكَمَ النحاة بأنَّ الغلبة لا تضره. ويمثلون لذلك بـ"بأسود"، فإنَّه كان عامًّا في ما فيه سواد، فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا عنيت به النوع من الحيات. بخلاف سائر

(١) انظر التصريح٢/٢١٣، ا لهمع ١/١٠٠، الأشموني ٣/١٧٧.

(٢) شرح الكافية ١/١/١٣٢.

(٣) انظر الهمع١/١٠٠ ، ١٠١.

(٤) انظر أوضح المسالك٤/١١٩، التصريح٢/٢١٤، الهمع ١/١٠٠، ١٠١.

السود، فإنَّه لابدَّ لكل واحد منها إذا قصدته من قرينة، نحو: ليل أسود، وعندي رجل أسود.

ويرى سيبويه أنَّ ما كان وصفًا ثم استعمل اسمًا كـ"أدهم"للقيد الذي فيه دهمة - وهي لون يقارب السواد - و"أسود" للحية، و"أرقم" لحية فيها نقط سواد وبياض، ومثلها "أبرق" - يرى أنَّ كل ذلك يمنع الصرف عند كل العرب، قال: "وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنَّك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم يختلف في ذلك العرب "[١]. وكأنَّ سيبويه يرى أنَّ أصل هذه الأسماء الوصفية، وأنَّ الاسمية عارضة فيها، بدليل أنَّه صرف "أخيل"؛لأنَّ الأصل فيه الاسمية، قال: "وأمَّا أخيلٌ فجعلوه أفعل من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه"[٢].

وقد خالف الكسائيُ سيبويه فصرف أسود[٣]، ومثله فعل ابن جني[٤]، وعزاه السيوطي للفراء وابن الأنباري[٥]، وقال ابن هشام: "وربَّما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها"[٦].

---

(١) الكتاب ٣/٢٠١.

(٢) المصدر السابق٣/٢٠٠، ٢٠١.

(٣) انظر الارتشاف ١/٤٣٠.

(٤) وعزي له في الارتشاف١/٤٣٠، التصريح٢/٢١٤.

(٥) الهمع ١/١١٦.

(٦) أوضح المسالك ٤/١١٩.

والذي أراه الأخذ بقول سيبويه استصحابًا للأصل، والاستصحاب من الأدلة المعتبرة في أصول النحو، وما ذهب إليه سيبويه هو ما جرى عليه جمهور النحويين بعده[١].

سادسًا: حكم صرف اللون والعيب بعد تنكيره:

إذا سُمِّيَ باللَّون أو العيب كـ(أحمر وأخضر وأسود وأحول وأعرج وأعور ونحوها)ثم نُكِّر الاسم فما حكمه؟ فيه أربعة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه، وهو المنع من الصرف، قال في الكتاب[٢]: "اعلم أنَّ (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال"، قال الزجاج: "هذا باب (أفعل)الذي يكون صفة إذا سميت به رجلا، نحو: أحمر وأسود. وزعم الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أنَّ هذه الصفة إذا سمي بها رجل لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. . . وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنَّ الصفة إذا سميت بها رجلاً نحو(أحمر)لم ينصرف في معرفة وانصرف في النكرة، وأبو العباس محمد بن يزيد يختار مذهب الأخفش[٣]، وكلاهما عندي مذهب"[٤]، وتبعه أكثر النحويين، ومنهم الزجاجي[٥]. قال ابن الحاجب موجها هذا الرأي: " إنَّ

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧، شرح الكافية ١٩٤/١/١، ١٩٥، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٤٨ وغيرها.

(٢) ١٩٣/٣.

(٣) المقتضب ٣١٢/٣.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص١١، وما بعدها.

(٥) الجمل ص٢١٨.

الصرف ومنعه من الأحكام اللفظية فيعتبر في أمرها الوصفية الأصلية، كما اعتبرت في جمعه وإدخال اللام عليه"[١]، قال ابن الخباز ـ معللاً ما ذهب إليه سيبويه: "وذلك لأنَّه لما نُكِّر بعد التسمية صار بمنزلته قبل التسمية في التنكير، وقد كان حينئذ غير منصرف للوصف ووزن الفعل"[٢].

ونُقِل عن الأخفش في أحد قوليه موافقته سيبويه، قال الرضي: "وقال الأخفش في كتاب الأوسط: إنَّ خلافه في نحو: أحمر إنَّما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف"[٣]. قال ابن مالك: "وخالف الأخفشُ سيبويه مدة، ثم وافقه في كتابه (الأوسط)، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنَّها آخر قوليه"[٤].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥١.

(٢) شرح اللمع ٤١٩، وفي كل الأحوال فالتسمية بهذه الصفات، ثم الرجوع عنها ـ بحيث لا تكون علماً ولا صفة ـ فيها غموض جلي؛لأننا نعرف أنَّ الصفة من كثرة استعمالها تصير كالاسم، ويسمى بها ، فتصير علماً، أما أنْ تجعل الصفة علماً ثم يرجع عن علميتها فلا تستعمل صفة وإنما تستعمل اسماً نكرة فما أتصور حدوثه إلاّ إذا كان على سبيل الفرض، وهو فرض ربما لا يكون متحققاً أو واضحاً.

(٣) شرح الكافية ١٩٥/١/١ ، وانظر الأشموني٢٠٥/٣، ونقل الأصفهاني في شرح اللمع ٦٩٣/٢، والجرجاني في المقتصد ٢/ ٩٨٠ ـ حكاية عن أبي عثمان المازني، أنَّه قال:"قلت لأبي الحسن: كيف قلت: مررت بنسوة أربع، فصرفت مع وجود الصفة ووزن الفعل؟ فقال:لأنَّ أصله الوصفية ، واعتبرت حكم الأصل في منع الصرف مع زوال أحد السببين، كما اعتبرته في أربع، فلم تمنع الصرف، مع وجود سببين، فلم يأت بمقنع فاعرفه".ثم قال الجرجاني:"فإنَّ قول صاحب الكتاب متين، وقول أبي الحسن واضح، وما اعترض به أبو عثمان رائق".

(٤) شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣، ولم أتبين سبباً يجعل ابن مالك يحكم بأنَّ موافقة الأخفش لسيبويه هي آخر قوليه.

وأرى أنَّ هذا المذهب أقرب للصواب؛ لوجود علتين مانعتين للصرف هما: وزن الفعل وشبه الوصفية، وبالتالي فالوصفية لو زالت بالعلمية إلا أنها عادت بعد زوالها، وقد قال المبرد: " إن أحمر أشبه الفعل وهو نكرة، فلما سميت به كان على تلك الحال، فلما رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، فلذلك خالفه"[١]، قال الزجاج: "إذا نكَّرناه قد رددناه إلى حال قد كان فيها لا ينصرف"[٢]، والزائل العائد كالذي لم يزل، وشبه العلة يعد علة - كما قال السيوطي -[٣].

المذهب الثاني: مذهب المبرد[٤] والأخفش في أحد قوليه[٥]، وهو القول بالصرف، وحجتهم أنَّ الوصف قد زال بالتسمية، فلا يعود بعد التنكير، وبالتالي لم يبق فيه إلا الوزن[٦]. قال الجرجاني: ولأبي الحسن (الأخفش)أنْ يقول: إنَّا إذا سمَّينا بأحمرَ فقد أخرجناه عن

(١) المقتضب ٣/٣١٢.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٨.

(٣) الهمع ١/١١٦.

(٤) الحق أنَّ المبرد أكَّد كلامه في القول بالصرف في المقتضب، ٣/٣١١:"اعلم أنَّ ما كان نعتًا فغير منصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك أحمر ، وأخضر ، وأسود." ويقول في ٣/٣١٩:"اعلم أنَّ كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث عربي أو أعجمي قلَّت حروفه أو كَثُرَتْ في معرفة - فإنَّه ينصرف في النكرة إلا خمسة أشياء، فإنَّها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ، فمنها : ما كان من أفعل صفة، نحو :أخضر وأحمر ..."غير أن الشيخ عضيمة - رحمه الله - قال :"وهذا منه رجوع عن قوله في نقد سيبويه، وقد يكون معبرًا عن وجهة نظر النحويين". حاشية المقتضب٣/٣١٣ولم أتبين ما ظهر للشيخ من رجوع في كلام المبرد.

(٥) المقتضب ٣/٣١٢، قال المبرد:"أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نكَّر أنْ ينصرف ..وهذا قول أبي الحسن الأخفش. ولا أراه يجوز في القياس غيره". وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١١، شرح الكافية للرضي ١/١/١٩٣، الارتشاف١/٤٤٦، المساعد ٣/ ٢٩. وذكرت آنفًا أنَّ للأخفش قولين، وأنَّ ابن مالك حكم بأنَّ آخر قوليه موافقة سيبويه.

(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧، شرح اللمع ٥١٧، الإيضاح في شرح المفصل ١/١٥١، الهمع ١/١١٦، الأشموني٣/٢٠٥.

موضوعه، وجعلناه بمنزلة اسم مرتجل كغطفان مثلاً في أنَّه لا يتضمن شيئًا مما كان وقع له في أصل الوضع. ألا ترى أنَّ أصله يدل على كل مذكر وجد فيه الحمرة، وإذا جعلته علمًا دل على واحد بجميع صفاته، وزال عنه معناه الأول رأسًا، كما أنَّا إذا سمّينا بأحمد أخرجناه عن معنى الفعل رأسًا حتى كأنَّه لم يفد زمانًا وحدثًا قط، من حيث إنَّه بعد التسمية لا يدل على شيء مما يناسب الفعل"[١].

المذهب الثالث: النظر إلى مَنْ سُمِّيَ باللون فإنْ كان المسمى مطابقًا للون - أي من ذوات اللون - كأنْ يُسَمَّى بأحمر وهو أحمر، أو بأسود وهو أسود، ثم يُنَكَّر فَيُقال: رجل أحمر لم ينصرف، وإنْ سُمِّي الرجل الأحمر بـ"أسود"ونحوه من الألوان انصرف. وعزي هذا للفراء وابن الأنباري[٢]. ويعللون لمنع صرف "أحمر "بمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه، وهو الحمرة في المدلول، كأنَّ الوصفية باقية بعد التنكير[٣]. قال السيوطي: "لأنَّه سُمِّيَ به بوصفه فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى"[٤]. وقد ذكر الرضي تعليلاً جميلاً، فقال: "إنْ اعتبر معنى الوصف الأصلي حال التسمية، كما لو سُمِّيَ - مثلاً - بأحمر مَنْ فيه حمرة، وقُصِدَ ذلك ثم نُكِّر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير؛ لبقائه في حال العلمية - أيضاً - لكنَّه لم يعتبر فيها؛لأنَّ المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة؛

(١) المقتصد ٢/٩٨٠.

(٢) انظر الارتشاف ١/٤٤٦، المساعد٣/٣٠، الهمع ١/١١٦، شرح الأشموني ٣/٢٠٦.

(٣) حاشية الصبان ٣/١٠٦.

(٤) الهمع ١/١١٦.

ولذلك تراها - في الأغلب - مجردة عن المعنى الأصلي، كزيد وعمرو، وقليلاً ما يلمح ذلك، وإنْ كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصلي، بل قطع النظر عنه بالكلية، كما لو سُمِّيَ بأحمر أسود أو أشقر - لم يعتبر بعد التنكير أيضاً"[(١)].

المذهب الرابع: يجوز صرفه ومنعه، وعزي للفارسي[(٢)]. فمَنْ صرف نظر إلى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير، ومَنْ منع الصرف نظر إلى وزن الفعل وشبه الوصفية فيه.

والراجح - عندي كما قلت سابقاً - منع صرفه حملاً على جواز دخول (أل)على العباس والحارث والحسن، وعدم جواز دخولها على عمر وزيد؛لأنَّها في الأصل صفة، ونقلها للعلمية لم يُذْهِبْ عنها رائحة الصفة، ومثلها (أحمر)إذا كان علمًا تبقى فيه رائحة الوصفية، فإذا نُكِّر عاد للأصل، ويظهر هذا في الألوان والعيوب بخاصة؛ لأنهما يشعران بأنهما موضوعان للوصف أصلاً. قال الرضي: "وأما أفعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية، وإشعار لفظه بالألوان والخِلَق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعًا صفة"[(٣)]، والحمل على الأصل باب متاح ومباح في الدرس النحوي، تقول الدكتورة منى

(١) شرح الكافية ١/١/١٩٤.

(٢) انظر الارتشاف ١/٤٤٦، المساعد٣/٢٩، الهمع ١/١١٧، الأشموني ٣/٢٠٦، وفي الإيضاح ص٢٩٥منع صرفه، قال:"ولو سميته بأحمر ثمَّ نكَّرته لم تصرفه"، وانظر المقتصد ٢/٩٧٩.

(٣) شرح الكافية ١/١/١٩٥.

إلياس: "وعلى تشعب فكرة الأصل فإنَّه يكاد يكون المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة"[١].

سابعًا: حكم اللون والعيب المصغّر من حيث الصرف وعدمه:

قلّ مَنْ يتحدث من العلماء عن تصغير اللون والعيب، وأكثر ما يتجه حديثهم عن تصغير الاسم أو الوصف الذي على وزن الفعل، ويستنتج مما قالوا أنَّ اللون والعيب إذا كان على وزن (فعلاء) كـ"حمراء وصفراء وعوراء وحولاء"ثمَّ صُغِّر فإنَّه لا ينصرف مصغرًا كما لا يصرف مكبرًا[٢].

أماً إذا كان اللون على وزن (أَفْعَل)كـ"أحمر وأصفر"ثم صُغِّر فقيل: أحيمر، وأصيفر، فإنَّه يصرف،قال الحيدرة: "وإذا صغرت ما صغرت بوزن الفعل. . . نحو أُحيمد وأُحيمر. . . انصرف؛ لأن التصغير يذهب بإحدى علتيه، ألا ترى أن أحمد وشبهه كان فيه الوزن والتعريف فسقط الوزن مع التصغير. . "[٣]، قال السيوطي: "إذا صُغِّر ما لا ينصرف صرف؛ لزوال سبب المنع بالتصغير. . . ويستثنى من ذلك المؤنث، والأعجمي، والمركب المزجي، وشبه فَعْلى، وشبه الفعل المضارع كـ"تغلب"،فإنَّها تبقى على المنع بعد التصغير[٤].

---

(١) القياس في النحو ص٣٢.

(٢) انظر التسهيل ص٢٢٣، المساعد ٤٢/٣.

(٣) كشف المشكل ٤٢٨ بتصرف.

(٤) الهمع ١١٨/١.

وقد نص ابن يعيش[١]، وتاج الدين الجندي[٢] أنَّ "أحمر" ونحوه من الألوان الموازنة للفعل لا تصرف إذا صُغِّرت؛وذلك لأنَّ "أُحَيْمِر" على مثال "أُفَيْعل"، وهي من أوزان الفعل، بدليل "أميلح"وتصغيره في التعجب في قول الشاعر:

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا من هؤُليَّائِكُنَّ الضَّالِ والسمرِ[٣]

فقد صُغِّر فعل التعجب ـ هنا ـ . وللنحاة في هذا الشاهد تخريجات وتوجيهات ليس المجال لها[٤].

وقد قال الفارسي: "إنْ حقَّرت "أحمر" لم ينصرف؛لأنَّ التحقير لم يُزِل بناء الفعل كما أزال العدل، وذلك أنَّهم قد قالوا: ما أُمَيْلِحَه، فأُمَيْلِحُ بناء فعل محقّر"[٥].

أما إذا صَغَّرْتَ صيغ (أحمر) الأخرى كاسم الفاعل ونحوه فإنَّك لا تمنعها الصرف، يقول سيبويه: " وتقول في مُحْمَرّ: مُحيمِرٌ، ومُحَيْمِيرٌ ... وتقول في محْمَارّ: محيمير، ولا تقول: محيمر؛ لأنّ فيها إذا حذفت الراء ألفاً رابعة، فكأنّك حقّرت محمارّ.

---

(١) شرح المفصل ٦١/١.

(٢) الإقليد في شرح المفصل٢٥٥/١.

(٣) اختلف في قائله ورواياته انظر ذلك مفصلاً في الخزانة ٩٧/١ ـ ٩٩. والبيت على ما قال البغدادي نقلاً عن السخاوي لا يستشهد به ؛لأنه لعلي بن محمد العريني، وهو متأخر عاش وزيراً للمقتدر سنة٣٢٠هـ انظر الخزانة ٩٨/١.

(٤) انظر تخريجاته في:الأمالي الشجرية ٣٨٣/٢، الإنصاف ١/ ١٢٧، شرح المفصل ٦١/١ الهمع ٢٦١/١، الخزانة ٩٣/١ ـ ٩٩.

(٥)الإيضاح ١٩٦، المقتصد ٩٨٣/٢.

وتقول في تحقير حمارَّة: حُمَيِّرة، كأنَّك حقَّرت حمَّرة. . . "[١]، ثم يقول: " وإذا حقَّرت احمرار قلت: حميرير؛لأنَّك إذا حذفت الألف كأنَّك تُصَغِّر"حمرار"، فإنَّما هوحينئذٍ كـ"الشملال" [٢].

كما تحدث سيبويه عن تحقير اللون والعيب الذي عينه واو، وهي ثانية أو ثالثة، قال: " وذلك قولك في "أسود": أُسَيِّد، وفي "أعور": أُعَيِّر. . . وفي "أحوى": أُحَيٌّ. . . واعلم أنَّ من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أنْ تحقّر"[٣].

(١) الكتاب٣/٤٢٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٣٤.

(٣) المصدر السابق ٣/٤٦٩. وبناء على ذلك يقال:"أُسَيْوِدُ".

المبحث الثاني
صيغ الألوان والعيوب في الدرس الصرفي[١]

يذكر الصرفيون أنَّ الألوان والعيوب وما جرى مجراهما تأتي أسماءً، وتأتي أفعالاً، ومجيئها على ذلك يأتي للدلالة على معنى معين، فتارة يراد من اللون تجدده، وتارة يراد ثبوته، وأحياناً المبالغة فيه، ونحو ذلك. وسأتحدث هنا عن أبرز الصيغ الاسمية والفعلية التي تأتي عليها الألوان ومثلها العيوب؛ تتميماً للفائدة أولاً؛ ولأجعل من هذه الصيغ توطئة لتناول الاستعمال القرآني ثانياً.

أولاً: الصيغ الاسمية(وهي صفات ـ غالباً ـ):

١- الصفة المشبهة:

يذهب سيبويه إلى أن الألوان والعيوب تبنى منها الصفة المشبهة على(أفْعَل) ويكون، فعلها ـ غالبا ـ على فَعِل يَفْعَل، ومصدرها على(فُعْلة)[٢].

ويمكن أن نخلص إلى أن أوزان الألوان الغالبة في الصفة المشبهة ما يأتي:

أ ـ (أَفْعَل) الذي مؤنثه فعلاء، وقد ذكرنا ـ سابقاً ـ أن سيبويه يذهب إلى أنَّ الألوان تُبنى الصفة المشبهة منها على (أفْعَل)،

---

(١) توخَّيْت الاختصار في عرض الصيغ، وكذا في ضرب الأمثلة؛ وذلك لتطرق بعض الباحثين: كالدكتور/أحمد مختار عمر، والدكتور/ عاهد الماضي لهذا الجانب باختصار أيضًا.

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٤/ ٢٥ ، ٢٦بتصرف.

ويكون فعلها غالباً على (فَعِلَ يَفْعَل) ومصدرها على(فِعْلَة)، وقد يأتي على (فَعُلَ يَفْعُل)، نحو: أَدِمَ يَأْدَم أُدْمَة، قال: " ومن العرب مَنْ يقول: أَدُم يَأْدُم أُدْمَة"[١] وقال في موضع آخر: "فالهمزة تلحق أولاً فيكون على (أَفْعَل)، ويكون للاسم والصفة. فالاسم نحو: "أفكل"، و"أَيْدَعٍ"، و"أَجْدَلٍ"، والصفة نحو: أبيض، وأسود، وأحمر"[٢]. قال ركن الدين الإستراباذي: "وجاءت (أي الصفة المشبهة)من فَعِل ـ من الألوان والعيوب والحلى ـ على(أفعل) قياساً مطرداً، نحو: أسود وأصفر وأحمر، ونحو: أشهب، وأصهب، وأكهب، وأكدر وأغيد وأهيف وأعور وأحول. . . "[٣]. والحق أنَّ ما جاء لونًا على هذا الوزن مفيدًا الصفة يتجاوز سبعين لوناً، منها: أغثر وأربد وأدهم وأشقر وأقهب. . . إلخ. وخص الرضي العيوب بالظاهرة دون الباطنة، ومثَّل للحِلى بالألوان، فقال ـ فيما تصاغ عليه الصفة ـ : " وما كان من العيوب الظاهرة كالعور والعمى، ومن الحِلى كالسواد والبياض. . . ومن ثَمَّ قيل في عمى القلب: عمٍ؛ لكونه باطنًا، وفي عمى العين أعمى. . "[٤]

ب ـ (فَعيْل): كـ"خضير وبهيم ودكين" ونحوها.

---

(١) المصدر السابق٤/٢٥.

(٢) المصدر السابق ٤/٢٤٥.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب لأبي الفضائل ركن الدين الإستراباذي ١/٢٨٨.

(٤) شرح الشافية ١/١٤٤، ١٤٥.

ج ـ (فَعِل): كـ"خَضِرٍ وصَفِرٍ وزَبِبٍ[١] وعَوِرٍ" ونحوها، قال ابن قتيبة: "(باب الصفات بالألوان) تأتي على(أفعل) نحو: . . . أسود وأحمر وأخضر. . . وقال باب الصفات بالعيوب، ومثل لها بنحو: أعور وأشتر وآدر وأصلع. . . "[٢]، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا ﴾[٣].

٢- اسم الفاعل:

تأتي الألوان على صيغة اسم الفاعل، فيقال: حالك، وحانط، وناعج، فاحم، وعاتك، ويانع.

٣ ـ اسم المفعول: نحو: مُوَرّد، مُفَضَّض، مُتَبَّن، ونحوها. ولم أجد عيوباً على وزن اسم المفعول استعملها الصرفيون غير أن القياس لا يمنع مجيء الصيغة عليه.

٤ ـ صيغ المبالغة، نحو: خوّار، خَضِر، وحُمّار، ونحوها.

٥ ـ ويأتي المصدر من الألوان والعيوب على فُعْلَة وفُعُولة، قال ابن الحاجب: (وفي الألوان والعيوب نحو: سَمِر وأَدِمَ على سُمْرة وأُدمة) قال الرضي ـ تعليقاً على ذلك ـ : " هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان، وأن كانت من فَعُل ـ بضم العين أيضاً ـ . . . وقد جاءت الصُّهُوبة والكُدُورَة، قال سيبويه: البياض والسواد تشبيها بالصباح والمساء؛ لأنهما لونان مثلهما.

---

(١) هو عيب يتمثل في كثرة شعر الذراعين والحاجبين.

(٢) أدب الكاتب ١/١٢٣.

(٣) الأنعام ٩٩.

وأما مجيء العيوب على فُعْلَة ـ بالضم ـ فقليل، كالأُدْرَة والنُّفْخَة. . . "[١].

٥ ـ ويصاغ من كل الألوان مصدر صناعي، فيقال: برتقاليَّة، ورماديَّة، ويغلب في الألوان الفرعيَّة، وقد يأتي من الألوان الأصليَّة، فيقال: سوداويَّة، وبيضاويَّة، ونحوها. ويقتضي القياس صياغته من العيوب أيضًا، فيقال: حولاويَّة.

٦ ـ ينسب للألوان كما ينسب لغيرها من الأسماء وفق أحكام النسب المعروفة، فيقال في حمراء: حمراوي، بقلب الهمزة واواً، وكذا بقية الألوان، وفي العيوب عرجاوي.

٧ ـ هناك لفظ لوني ملازم لصيغة التصغير، وهو لفظ (كُمَيْت)، قال سيبويه: " وسألت الخليل عن"كُمَيْت"، فقال: هو بمنزلة "جُمَيْل"، وإنما هي حمرة مخالطها سواد ولم يخلص، فإنَّما حقروها لأنَّها بين السواد والحمرة، ولم يخلص أنْ يقال له: "أسود" ولا "أحمر"، وهو منهما قريب، وإنَّما هو كقولك: هو "دُوَيْن" ذلك "[٢].

ثانياً: الصيغ الفعلية:

١ ـ يأتي على وزن(فَعِل) ـ بكسر العين ـ من الفعل الثلاثي المجرد، وقد نصَّ العلماء على أنَّ هذا الوزن يأتي للعلل

(١) شرح الشافية ١/١٦٠.

(٢) الكتاب ٣/٤٧٧.

والأحزان والألوان والعيوب، قال سيبويه: " أما الألوان فإنَّها تبنى على "أَفْعَل"، ويكون الفعل على "فَعِل يَفْعَل"، والمصدر على فُعْلَة أكثر"[١]، وقال ابن الحاجب: " وفَعِل: تكثر في العلل والأحزان وأضدادهما. . . ، ويجيء الألوان والعيوب والحِلَى كلُّها عليه"[٢]. قال ابن قتيبة: "والأفعال تأتي في هذا الباب من العيوب على فَعِل، نحو: عَوِرَ وشَتِرَ. . "[٣].

٢ ـ ويأتي على "فَعُل يَفْعُل" كـ أَدُمَ يأدُم، والأُدْمَة تطلق على البياض الناصع، قال عمرو بن كلثوم:

ذراعي عيطل أدماء بكرٍ هجان اللون لم تقرأ جنينا[٤]

والأُدْمَة في الناس والإبل: السمرة، وفي الظباء البيض التي يعلوها جُدَدٌ فيها غبرة[٥].

ومن الأفعال التي جاءت على (فَعُل): صَهُبَ، أي: احمرّ ظاهره وباطنه أسود[٦]، وكَهُبَ، وهو: لون ليس خاصًّا بالحمرة[٧]، وشَهُبَ: أي خالط البياض سواد، وخَطُبَ وهي: حمرة في كُدْرة كلون القماري والوحش[٨].

---

(١) المصدر السابق ٤/٢٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/٧١.

(٣) أدب الكاتب ١/١٢٣.

(٤) شرح القصائد العشر للتبريزي ص٢٥٩.

(٥) انظر القاموس المحيط٤/٧٣. تاج العروس٨/١٨٣.

(٦) انظر التهذيب ٦/١١٢ ـ ١١٣.

(٧) انظر مجمل اللغة لابن فارس (كهب)ص٧٧٣، الصحاح ١/٣٢٤، المخصص ٢/١٥٧(كهب).

(٨) انظر المجمل(شهب)ص٥٢٣، شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي ١/٢٤٤.

ومجيء الألوان على وزن(فَعُلَ) قليل؛ لأنَّ هذا الوزن من الفعل الثلاثي المجرد يأتي للغرائز غالباً[١]. فمجيء الألوان على (فَعُلَ) خروج عن الأصل فيها؛لأنَّ الأصل فيها مجيئها على (فَعِل)، قال سيبويه: "وربما جاء الفعل على(فَعِلَ يَفْعِل)، وذلك قولك: أدِم يأدِم أُدْمَة، ومن العرب مَنْ يقول: أَدُمَ يَأدُم، وشهِب يشهِب شُهْبة، وقهِب يَقْهِب قُهْبة، وكهِب يَكْهِب كُهْبة، وقالوا: كَهُبَ يَكْهُب، وشَهُبَ يَشْهُب"[٢].

٣ ـ ويأتي الفعل من الألوان والعيوب ثلاثياً مزيداً على وزن(افْعَلَّ) كـ"احْمَرَّ واسْوَدَّ واحولَّ واعورَّ"، قال الرضي: "وأما افعلَّ فالأغلب كونه للون أو العيب الحسي اللازم"[٣]، وحصره السيوطي فيهما فقال: "وافْعَلَّ، وهو للألوان والعيوب"[٤]، وتعبير الرضي بأغلبية هذا الوزن في الألوان والعيوب هو الأصح؛ لأن أبا عثمان السرقسطي وابن القطاع ذكرا ألفاظًا كثيرة لا تدل على لون أو عيب، منها: اخضلَّ بمعنى ابتلَّ، واربسَّ بمعنى ذهب، وارغادَّ بمعنى شكَّ، واقتنَّ بمعنى انتصب. . . وغيرها [٥].

(١) انظر الهمع ٢٢/٦

(٢) الكتاب ٢٥/٤.

(٣) شرح الشافية ١١٢/١.

(٤) الهمع ٢٨/٦.

(٥) انظر الأفعال للسرقسطي ٧٢/٣، ١١٤، الأفعال لابن القطاع ٣٣٥/١، ٨٠/٢، ٨١.

٤ ـ ويأتي على وزن(افعالَّ) كابياضَّ واحمارَّ واشْهابَّ وادْهَامَّ ونحوها. قال سيبويه: " لا يكاد ينكسر في الألوان"[١]، وقد يستغنى بـ(افْعالَّ) عن (فَعِلَ وفَعُلَ)، نحو: احْمارَّ واسْوادَّ واخْضَارَّ، إلاّ أنَّ (افْعَلَّ) أكثر في كلامهم، فاحْمَرَّ واسْوَدَّ واخْضرَّ أكثر من احْمارَّ واسْوادَّ واخضارَّ، ويعلل ذلك سيبويه بقوله: "لأنه(أي افْعالَّ)كثر فحذفوه والأصل ذلك"[٢]، ولعل مراده: أن صيغة (افْعالَّ) كَثُرت بعدد حروفها وطالت فحذفوا الألف، فنشأ(افْعَلَّ)،فالأصل (افْعالَّ)،وهذا يؤكد أنَّ من تحولات صيغة (افْعالَّ)تقصير الألف لتصبح(افْعلَّ).

والحقُّ أنَّ ثمة صلة بين الصيغتين(افْعَلَّ وافْعَالَّ) فـ(افعلَّ) ربما تطورت إلى (افعالَّ) بمطل فتحة العين، وربما تطورت(افعالَّ) إلى (افعلَّ) بتقصير الفتحة الطويلة،ويؤكد تلك الصلة اشتراكهما في المعنى، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك بقوله: "وقد يقصّر(افعالَّ) لطوله فيرجع إلى (افعلَّ)،قال سيبويه: وليس شيء يقال فيه افعالَّ إلاَّ ويقال فيه افْعَلَّ، إلاَّ أنه قد تقلُّ إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى، فقولهم: ابيضَّ واحمرَّ واصفرَّ واخضرَّ أكثر من ابياضَّ واحمارَّ واصفارَّ واخضارَّ، وقولهم اشهابَّ وادهامَّ أكثر من اشهبّ وادهمَّ "[٣].

أمَّا من حيث الاستعمال فقال عبد القاهر الجرجاني: "وافْعَلَّ وافعالَّ للألوان والعيوب، نحو: ابيضَّ وابياضَّ واعورَّ واعوارَّ. . . وافعالَّ أبلغ"[٤].

---

(١) الكتاب ٤/٢٥.
(٢) المصدر السابق٤/٢٦.
(٣) شرح المفصل ٧/١٦١.وكلام سيبويه في الكتاب ٤/٢٦.
(٤) المفتاح في الصرف ص٥١.

وفرَّق بحْرق اليمني بين (افْعلَّ) و(افْعالَّ) فقال: "إنَّ(افْعالَّ) يكون للون غير الثابت؛ ولهذا يقال: جعل يحْمَارُّ مرة ويصْفَارُّ أخرى، و(افْعَلَّ) للون الثابت"[١].

وممَّا يمكن أنْ أُدوِّنه ـ هنا ـ ما لحظته من أنَّ القياس يفترض وجود الفعل الثلاثي(حَمِرَ) لوجود مصدره(الحمرة)، ووجود الوصف منه(أحمر ـ حمراء) إلاّ أنَّ العرب ما عادت تنطق به استغناءبـ(احمارَّ)، قال سيبويه: "استغنوا باحمارَّ عن حَمِرَ"[٢]، ويبدو أنَّ المصدر والوصف يشيران إلى مرحلة تأريخية استعمل فيها الأصل ثم أُميت بعد ذلك، فهما دليلان عليه، أمَّا الفعلان(احْمرَّ)و(احْمارّ) المزيدان فهما مغنيان عنه، والغريب أنَّ نظائره(خَضِر وسَوِدَ) لم يغنيا عنهما(اخضرَّ واخضارَّ واسودَّ واسوادَّ)، جاء في معاجم اللغة: خَضِر الزرع والنبات خَضَرَاً وخُضْرةً، بمعنى صار أخضر[٣]، كما ورد قولهم: سَوِدَ الشيء سواداً صار أسود[٤]، ولكن يرى ابن يعيش أن سَوِد مرحلة ثالثة في الفعل؛لأن الفعل(اسوادَّ) تطوَّر إلى اسودَّ، ثم أخذ منه(سَوِد)، يقول: "وقد يأتي الألوان على فَعِل، قال أَدِمَ يأدم، وشَهِب يشْهَب، وسَوِدَ يسود. . . وربما ضموا ذلك جميعه، وذكر بعض النحويين أنَّ فَعِل مخفف عن افعالَّ، واستدل على ذلك بتصحيح العين، نحو: عَوِرَ وحَوِلَ، صحت العين ـ هنا

(١) فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامّية الأفعال ١٤٠.

(٢) الكتاب ٤/٢٦، ٣٣.

(٣) انظر الأفعال لابن القوطية ٢٠٥، والأفعال للسرقسطي ١/٤٩٨.

(٤) انظر الأفعال لابن القوطيّة ٧٥، الأفعال لابن القطاع٢/١٦٧.

ـ حيث صحت في اعوارٌ إذ كان هو الأصل. . . "[١]، وهنا يتساءل كل باحث: لماذا استغنت العرب عن(حَمِر) بـ(احمارٌ) خلافاً لـ(خَضِرَ وسَوِدَ ونحوهما؟ في الحقيقة لا تظهر علة جليَّة، ولكن لعل ذلك من باب أمن اللبس بين الفعلين، فلو حاولنا اشتقاق فعل للصفة وآخر للاسم الجامد لكان(حَمِرَ) لكليهما.

ويأتي فعل اللون على صيغة (افعوعل)،فيقال: اخضوضر وابلولق، وكذا يأتي العيب فيقال: اعرورج، واصلولع. وفي هذا الوزن دلالة على المبالغة، والتوكيد ـ كما قال سيبويه ـ[٢].

وفي الختام فقد حاولت في هذا العمل أن أقف على طرف خفي من الدرس النحوي والتصريفي يشي بأهمية النظر الدائم فيهما من قِبَل الباحثين، وعدم الركون إلى رميهما بالجمود أو الموت أو الاحتراق، فتراثنا حيٌّ نابض، يستمد تجدده وتأصله من كتاب الله ـ أولاً ـ ثم من استعمالات العرب ثانيًا، ومن تفسيرات النحويين وتعليلاتهم ومناقشاتهم المبنية على دقة فهم المسموع. وإذا كنت لا أزعم أنني أتيت بما لم تستطعه الأوائل إلاَّ أنني حاولت في هذا العمل أن أتلمس في مطلعه أسباب اشتراك الألوان والعيوب في الصيغ والأحكام، وسرَّ التلازم بينهما، كما حاولت ـ من خلال المسائل التي درسها البحث ـ أن أجلي حقيقة أن الألوان والعيوب، وما دخل فيهما كالشيات

(١) شرح المفصل ٧/١٦١، ١٦٢.

(٢) الكتاب ٤/٧٥.

ونحوها لا تستجيب دائمًا لمقتضيات الأحكام التي تتطلبها صيغة (أفْعَل)، فهي -كما يتبين من البحث - جزء منه وليس البحث كله، وكان تناولي لها من منطلق أنها صيغة لون أو عيب، لا باعتبارها صيغة صرفية مجردة، وآية ذلك أن هذا العمل اتكأ على دراسة الألوان والعيوب من حيث كونها شرط منح أو منع للعمل النحوي والصياغة الصرفية، كما في جمع المذكر السالم، والتصغير، والتعدي واللزوم، وارتباط صيغة(افْعَلَّ) باللون والعيب ونحو ذلك.

أسأل الله أن ينفع به من يقرؤه، وأن يغفر لنا كل خلل أو زلل فهو وحده المسدد للصواب.

فهرس المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- أرطأة بن سهية، حياته وشعره، عبد العزيز الرفاعي، ط١، ١٣٩٩هـ.
- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، عمر رضا كحالة، المطبعة الهاشمية، دمشق، ط٢، ١٩٥٨م.
- الإقليد في شرح المفصَّل، تاج الدين الجندي، تحقيق ودراسة: د/محمود أبوكته الدراويش، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٢م.
- الأفعال، علي بن جعفر السعدي المشهور بابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
- الأفعال، ابن القوطية أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز، إشراف وتوجيه: السيد علي الراتب، تحقيق علي فودة، مطبعة مصر، ١٩٥٢م.
- الأفعال، السرقسطي، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علاَّم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- ألفاظ الألوان في العربية، دراسة لغوية، د/عاهد الماضي، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.
- الألوان في العربية، شربل داغر، مجلة المنهل، ٥٦(٥١٦)١٩٩٤م.
- الألوان في القرآن الكريم، عبد المنعم الهاشمي، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٠م.
- الألفاظ في معجم العربية، عبد الكريم خليفة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، (العدد ٣٣)، ١٩٨٧م.
- الأمالي الشجرية، ابن الشجري، تحقيق: د/محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.

- أمالي المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، حققه وقدّم له: د/حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د/موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٩٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د/عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح(مع حاشية يس العليمي)، خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- توجيه اللمع، ابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د/فائز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق:

د/عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢.
- التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق: د/يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، ١٩٨١م.
- ثمار الصناعة في علوم العربية، الدينوري، دراسة وتحقيق: د/محمد بن خالد الفاضل، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩١م.
- الجمل، الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٦م. ودار صادر، بيروت، ١٣٤٥هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق وشرح: محمد عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤.١٩٩٧م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
- ديوان أبي حية النميري، تحقيق: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري، ضبط نصه وصححه، د/ كمال طالب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ديوان رؤبة، (ملحق)، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢.١٩٨٠م.
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠م.
- ديوان الطرماح، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٨م.
- ديوان الكميت، شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د/داود سلوم، الناشر مكتبة الأندلس، شارع المتنبي ـ بغداد، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.

- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتبة الإسلامية، مصر.
- شرح الأشموني(مع حاشية الصبان)، دار الفكر، لبنان، ومطبعة عيسى البابي الحلبي.
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، مطبعة انتشارات ناصر خسرو، طهران.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون، هجر الجيزة، ١٩٩١م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: د/صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٠م.
- شرح ديوان الحماسة، التبريزي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، حققها وضبط غريبها: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي، تحقيق: د/عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ٢٠٠٤م.
- شرح فتح القدير، ابن همام، دار الفكر، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، ضبطه وصححه عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية و بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- شرح الكافية، الرضي، تحقيق: د/حسن الحفظي، د/يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٣م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د/عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.
- شرح اللمع، الأصفهاني، تأليف أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق: د/ إبراهيم أبو عباة، مطبوعات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٠م.

- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- الصحاح، الجوهري، تحقيق: د/إميل يعقوب، د/محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د/مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، ١٩٨٧م.
- صحيح الجامع الصغير وزياداته، الألباني، أشرف على طبعه زهير الشاوش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢.١٤٠٦هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- الطرة، شرح لامية الأفعال، لابن مالك، تأليف حسن بن زين الشنقيطي، تحرير عبدالرؤوف علي، ط١، ١٩٩٧م، دبي، الإمارات.
- عنصر اللون في شعر المتنبي، د/عبدالله باقازي، من إصدارات نادي القصيم، الأدبي، ١٩٩٣م.
- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال، المشهور بالشرح الكبير، بحرق جمال الدين محمد بن عمر، تحقيق: مصطفى النماس، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- الفصوص، صاعد البغدادي، تحقيق: د/عبد الوهاب التازي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٩٩٤م.
- القاموس المحيط، الفيروزأبادي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.
- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي تأليف: د/منى إلياس، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم

الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.
- كتاب الخيل (مطلع اليُمن والإقبال في انتقاء كتاب الاحتفال)، تأليف عبدالله بن محمد الغرناطي تحقيق: محمد العربي الخطابي، دار المغرب الإسلامي، بيروت.
- الكشاف، الزمخشري، حقق روايته: محمد الصادق قمحاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، ١٩٧٢م.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة، تحقيق: هادي عطية الهلالي، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٢م.
- لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- اللغة واللون، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٧م.
- اللون في شعر ابن المعتز، دلالات ووظائف، يحيى بنوي خاطر، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٩٩م.
- اللون ودلالاته في الرواية السعودية(من عام ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٥م)، مريم غبان، ماجستير بقسم اللغة العربية، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٦م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق: د/رمضان عبدالتواب، د/صلاح الدين الهادي، دار الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: هدي محمود قراعة، القاهرة، ١٣٩١ هـ.
- مجمل اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.
- المخصص، ابن سيدة، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د/ محمد كامل بركات، نشر جامعة أم القرى بمكة، دار المدني للطباعة والنشر، ١٩٨٤م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، عالم الكتب،

بيروت، ط٣، ١٤٠٣م.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/علي توفيق الحمد، دار الرسالة للطبع والنشر، ١٩٨٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٢م.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: د/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦ م.
- موارد البصائر لفرائد الضرائر، تأليف/ محمد سليم بن حسين بن عبد الرحيم، تحقيق: د/حازم سعيد يونس، دار عمار، الأردن، ٢٠٠٠م.
- الموطأ، الإمام مالك، تقديم فاروق سعيد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠م.